

الهيئة العامة للمراقبة المالية

التقرير الشهري

للأنشطة المالية غير المصرفية

مارس ٢٠١٧



الهيئة العامة للرقابة المالية

التقرير الشهري

للأنشطة المالية غير المصرفية

مارس ٢٠١٧

يوزع هذا التقرير داخل الهيئة العامة للرقابة المالية والجهات المعنية بمتابعة مؤشرات وأخبار الأنشطة المالية غير المصرفية .
ولا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها .

إعداد / الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية . مبنى ١٣٦ - ب ، الجيزة

رقم بريدي : ١٢٥٧٧

تليفون : ٣٥٣٧٠٠٤٠ ٢٠٢+

فاكس : ٣٥٣٧٠٠٤١ ٢٠٢+

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة :

www.efsa.gov.eg

في إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية ، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابي والخدمى لختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهى الصغر والقرارات المنظمة للسوق كما يتضمن أهم مؤشرات هذه الأنشطة وكذلك الشكاوى الخاصة بهم والقرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق .

محتويات التقرير

أولاً: نشاط سوق المال	٥
تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولي)	٥
تطور النشاط في السوق الثانوي	٦
التفتيش	٩
الترخيص للمهنيين	١٢
ثانياً: نشاط التأمين	١٣
شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني	١٣
الأنشطة المساعدة	٢٧
صناديق التأمين الخاصة	٢٩
ثالثاً: نشاط التمويل العقاري	٣١
رابعاً: نشاط التأجير التمويلي	٤١
خامساً: نشاط التخصيم	٤٦
سادساً: حماية حقوق المتعاملين	٥٠
أ) الشكاوي	٥١
ب) التظلمات	٥٣
ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصلحات	٥٣
سابعاً: القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق	٥٤
ثامناً: أخبار الهيئة	٥٥

أولاً: نشاط سوق المال

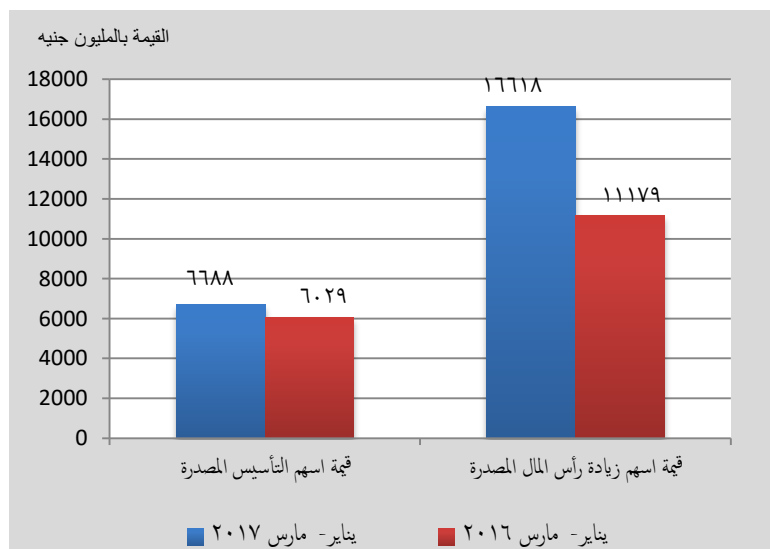
١. تطور النشاط في سوق الإصدار (السوق الأولى):

بيان مقارنة تراكمي بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم - سندات)											جدول (١-١)
القيمة بالمليون جنيه											
الإجمالي			إصدارات السندات		إصدارات أسهم زيادة رأس المال			إصدارات أسهم التأسيس			البيان
قيمة الأوراق المدفوعة	قيمة الأوراق المصدرة	عدد الإصدارات	قيمة السندات	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المدفوعة	قيمة الأسهم المصدرة	عدد الإصدارات	قيمة الأسهم المدفوعة	قيمة الأسهم المصدرة	عدد الإصدارات	
٩٥٢٣	٢٣٣٠٦	١١٥١	٠	٠	٧٩٨٢	١٦٦١٨	٢٤١	١٥٤١	٦٦٨٨	٩١٠	يناير- مارس ٢٠١٧
٩٨٨٧	١٧٢٠٨	١١٢٢	٠	٠	٨١٣٣	١١١٧٩	٢٧٥	١٧٥٤	٦٠٢٩	٨٤٧	يناير- مارس ٢٠١٦
٣٦٤-	٦٠٩٨	٢٩	٠	٠	١٥١-	٥٤٣٩	٣٤-	٢١٣-	٦٥٩	٦٣	قيمة التغير
%٤-	%٣٥	%٣	—	—	%٢-	%٤٩	%١٢-	%١٢-	%١١	%٧	معدل التغير%

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠١٧

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم التأسيس خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠١٧ إلى ٩١٠ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٦,٧ مليار جنيه، مدفوع منها ١,٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٢% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس).
والجدير بالذكر أنه خلال نفس الفترة من العام السابق تمت الموافقة على ٨٤٧ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ٦,٠ مليار جنيه، مدفوع منها ١,٨ مليار جنيه (بنسبة ٣٠% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للتأسيس).



موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠١٧

وصل عدد موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠١٧ إلى ٢٤١ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ١٦,٦ مليار جنيه، مدفوع منها ما يقرب من ٨,٠ مليار جنيه (بنسبة ٤٨ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال).

و الجدير بالذكر أنه خلال نفس الفترة من العام السابق وصل عدد موافقات إصدارات أسهم زيادة رأس المال إلى ٢٧٥ إصدار بقيمة مصدرة قدرها ١١,٢ مليار جنيه، مدفوع منها ٨,١ مليار جنيه (بنسبة ٧٢ % من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رأس المال).

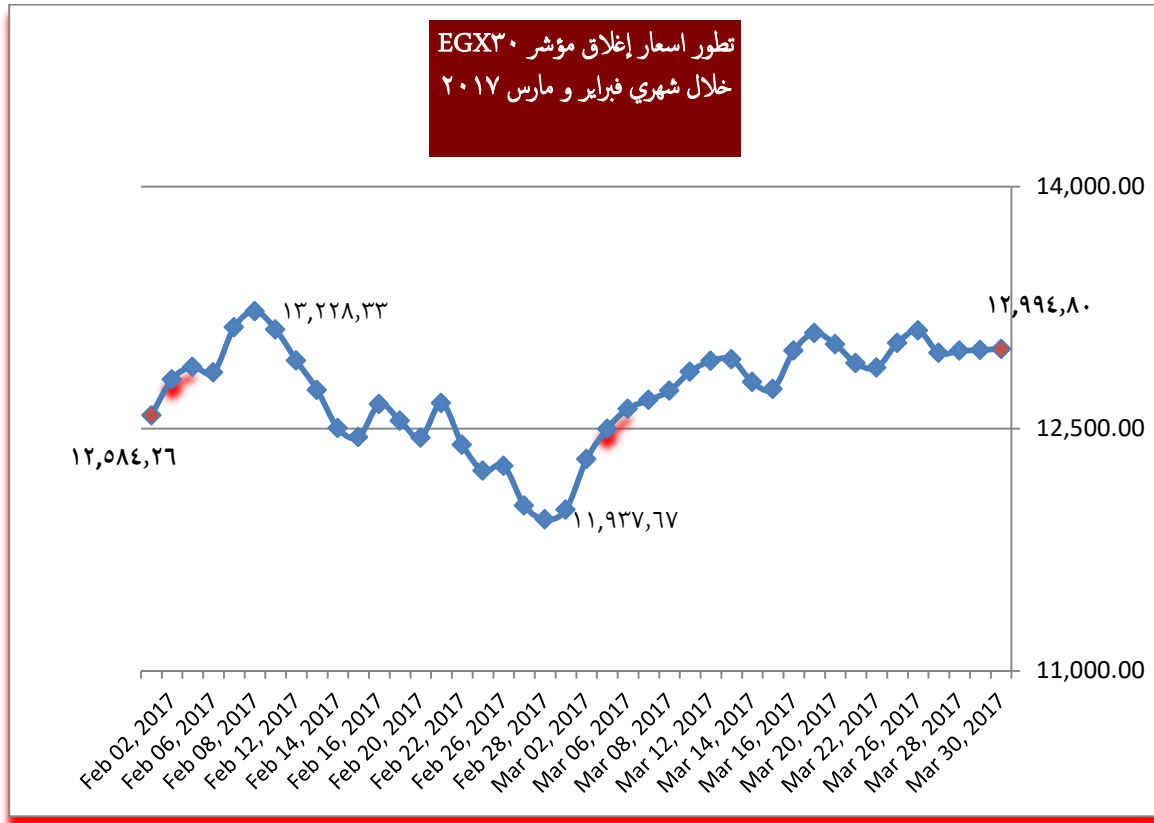
٢. تطور النشاط في السوق الثانوي

تطور مؤشرات السوق الثانوي				جدول (٢-١)
المؤشر	مارس ٢٠١٦	مارس ٢٠١٧	التغير عن الفترة المقارنة (%)	التغير منذ بداية العام (%)
EGX٢٠	٨١٠,٢,٤٠	١٢٤٣٥,٣٥	٥٣,٥ %	٠,٨ %
EGX٣٠	٧٥٢٤,٩٩	١٢٩٩٤,٨٠	٧٢,٧ %	٥,٣ %
EGX٧٠	٣٦٧,٢٥	٥٦٩,٦٩	٥٥,١ %	٢٢,٩ %
EGX١٠٠	٧٩٢,١٩	١٣٢٧,٧٤	٦٧,٦ %	٢١,١ %

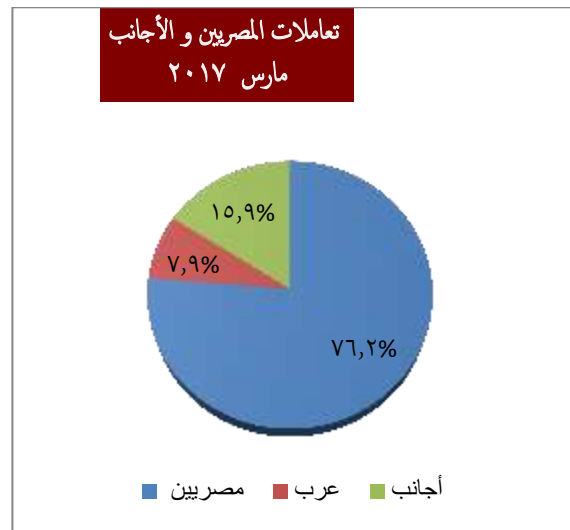
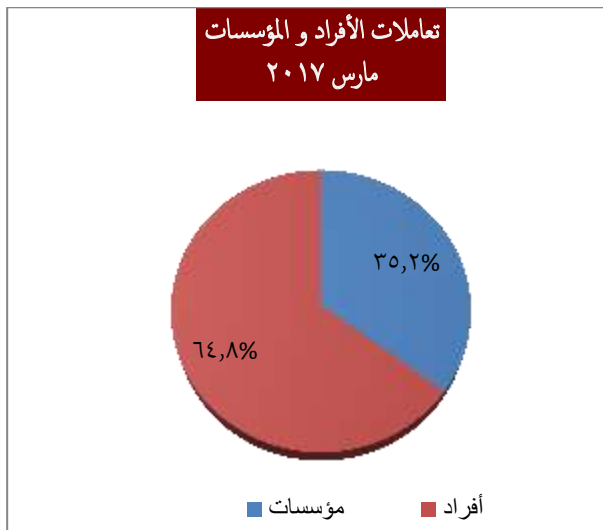
* أول العام يقصد به إغلاق جلسة ٢٠١٦/١٢/٣١

مؤشرات البورصة المصرية خلال تعاملات شهر مارس ٢٠١٧ مقارنة بأول العام:

- ارتفع مؤشر أسعار البورصة الرئيسي EGX٣٠ عن بداية العام بنسبة ٥,٣ % ليغلق عند مستوى ١٢٩٩٤,٨٠ نقطة .
- و على جانب الأسهم المتوسطة: EGX٧٠ ارتفعاً بنحو ٢٢,٩ % عن بداية العام مغلقاً عند مستوى ٥٦٩,٦٩ نقطة .
- وسجل مؤشر EGX١٠٠ ارتفاعاً عن بداية العام بنسبة ٦٧,٦ % مغلقاً عند مستوى ١٣٢٧,٧٤ نقطة.
- و ارتفع أيضاً مؤشر أسعار EGX٢٠ محدد الأوزان ، ولكن بنسبة طفيفة بلغت ٠,٨ % عن بداية العام ليغلق عند مستوى ١٢٤٣٥,٣٥ نقطة.



تعاملات المستثمرين خلال شهر مارس ٢٠١٧



وأشار تقرير البورصة عن تعاملات المستثمرين في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ إلى ما يلي :

- سجلت تعاملات المصريين نسبة ٧٦,٢% من إجمالي تعاملات السوق ، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ١٥,٩% والعرب على ٧,٩% وذلك بعد استبعاد الصفقات، وقد سجل الأجانب غير العرب صافي شراء بقيمة ١,٣ مليار جنيه هذا الشهر، بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة ١٠,٣,٢ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

والجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي شراء قدره ٣,٢ مليار جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء بلغ ٢١٥,٠٢ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

استحوذت المؤسسات على ٣٥,١٧% من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٦٤,٨٣%، كما هو موضح في الشكل السابق، وقد سجلت المؤسسات صافي شراء بقيمة ٦٩٤,٧٦ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

إجماليات التداول

إجماليات التداول				جدول (٣-١)
التغير عن الفترة المقارنة (%)	التغير المطلق (+/-)	يناير - مارس ٢٠١٧	يناير - مارس ٢٠١٦	البيان
٥٥%	٣٧,٣٧٠	١٠٥,٢٧٨	٦٧,٩٠٨	إجمالي قيمة التداول بالمليون جنيه
٤٧%	٢٨,٦١٣	٨٩,٧٣٨	٦١,١٢٥	أوراق مالية مقيدة (داخل المقصورة)
١٢٩%	٨,٥٧١	١٥,٢٣٤	٦,٦٦٣	أوراق مالية غير مقيدة (خارج المقصورة)
١٨٠%	١٨٢	٢٨٤	١٠١	بورصة النيل
٢٣%	٤	٢٣	١٩	صناديق المؤشرات
٢١%	٣,٧٦٧	٢١,٥٨١	١٧,٨١٣	إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة)
٣٠%	٤٨٠	٢,٠٧٢	١,٥٩٢	إجمالي عدد العمليات المتداولة (بالآلاف عملية)

بلغ إجمالي قيمة التداول على الأوراق المالية المقيدة وغير المقيدة من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٧ نحو ١٠٥ مليار جنيه مقارنة بقيمة تداول قدرها ٦٨ مليار جنيه في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦ ومعدل زيادة قدره ٥٥%،

بلغت كمية التداول ٢١,٦ مليار ورقة منفذة على ٢,١ مليون عملية، وذلك مقارنة بكمية تداول ١٧,٨ مليار ورقة منفذة على ١,٦ مليون عملية خلال نفس الفترة من العام السابق.

التعاملات على السندات

تعاملات السندات (حكومية - شركات)		جدول (٤-١)
يناير - مارس ٢٠١٧		بيان
حجم التداول بالآلاف	قيمة التداول بالمليون جنيه	
٢٠٦٩,٤٣	٢١٢١,١٦	السندات الحكومية
٠,٠	٠,٠٠	سندات الشركات
٠,٠٠	٠,٠٠	سندات إسكان
٢٠٦٩,٤٣	٢١٢١,١٦	الإجمالي

بلغت قيمة التداول على إجمالي السندات نحو ٢١٢١,١٦ مليون جنيه خلال الفترة من يناير - مارس ٢٠١٧ ، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات نحو ٢,١ مليون سند ،

رأس المال السوقي في نهاية مارس ٢٠١٧

رأس المال السوقي				جدول (٥-١)
معدل التغير عن إغلاق بداية العام (%)	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)	إغلاق مارس ٢٠١٧	إغلاق مارس ٢٠١٦	البيان
٨,٩%	٦٠,٧%	٦٥٤,٨٧	٤٠٧,٤٨	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة (مليار جنيه)
٣٥,١-%	٠,٩-%	٢١٤,٣٨	٢١٦,٣٥	رأس المال السوقي لـ EGX٣٠ (مليار جنيه)
٨,٢-%	٢٢,٤%	١,٣١	١,٠٧	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل (مليار جنيه)

- سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة ٦٥٤,٨٧ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ ، وذلك بنسبة ارتفاع عن الفترة المناظرة من العام السابق ٦٠,٧ % ، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي^١ بنهاية شهر مارس ٢٠١٧ نسبة ٢٤,٢ % .

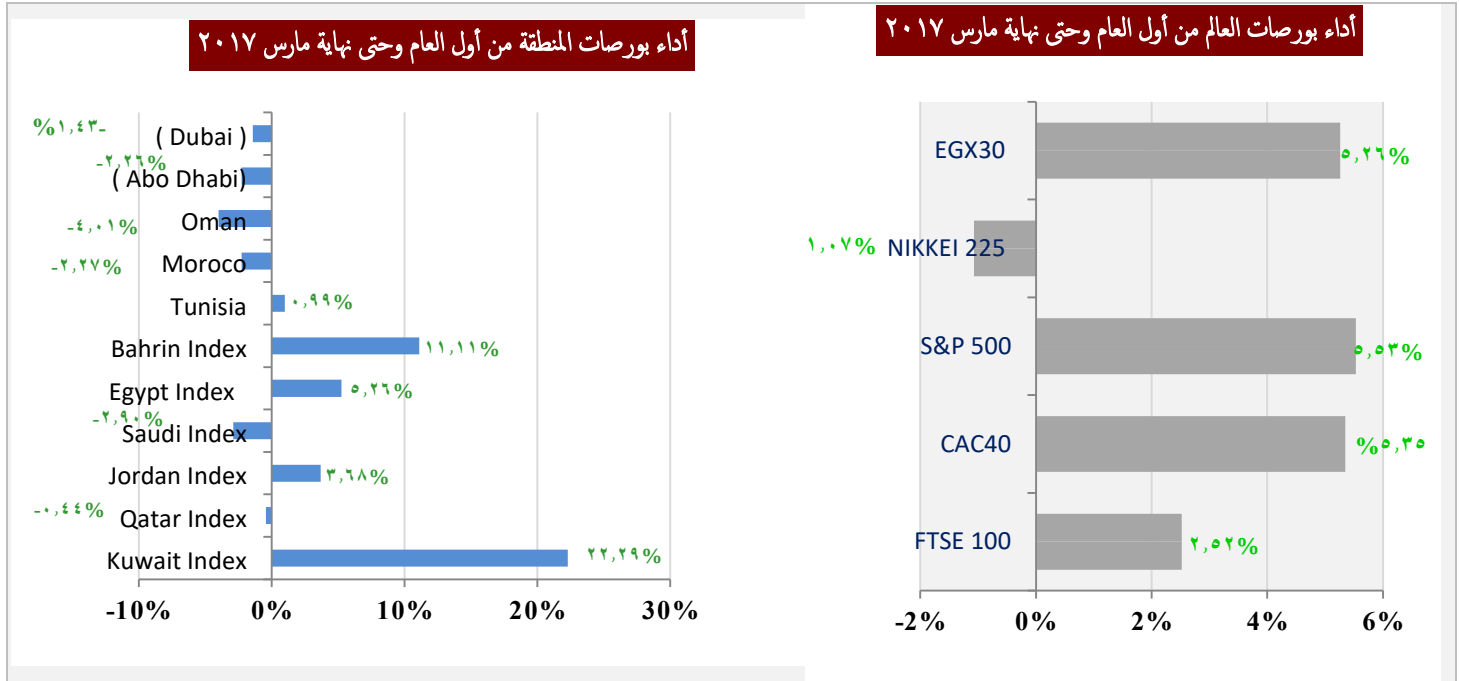
التفتيش

التفتيش على شركات الأوراق المالية			جدول (٦-١)
معدل التغير %	يناير - مارس ٢٠١٧	يناير - مارس ٢٠١٦	البيان
--	٠	٠	التفتيش الدوري
٧٠-%	١٤	٤٧	التفتيش المفاجئ
٤٠-%	٦	١٠	التفتيش للتحقق
--	٧	٠	التفتيش المكتبي
٥٣-%	٢٧	٥٧	الإجمالي

^١ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية المستخدم لحساب هذه النسبة هو ٢٧٠٨,٥ مليار جنيه لعام ٢٠١٦/٢٠١٥ ومصدره وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (تقرير متابعة الأداء الاقتصادي عن عام ٢٠١٦/٢٠١٥).

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم

(يناير - مارس ٢٠١٧)



Market	Index
Kuwait	Kuwait S E (KWSE)
Doha	QE General (QSI)
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM ٣٠ (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX ٣٠

٤. الترخيص للشركات

بيان مقارنة بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية			جدول (٧-١)
عدد الأنشطة المرخصة منذ بدء النشاط حتى نهاية مارس ٢٠١٧	يناير- مارس ٢٠١٧	يناير- مارس ٢٠١٦	النشاط المرخص به
٧	٠	٠	التوريد
٣	٠	٠	التعامل والوساطة والسمسرة في السندات
٤٤	٠	٠	أمين حفظ
٥٢	٠	٠	ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية
٥٥	٢	٠	إدارة صناديق الاستثمار
٨	٠	٠	خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار
٥	٠	٠	نشر المعلومات عن الأوراق المالية
١	٠	٠	التقييم والتصنيف الائتماني للبنوك والمؤسسات
٢٠٨	٢	١	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً
١٤١	٠	١	السمسرة في الأوراق المالية
٨٠	١	٠	تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية
٥	٠	٠	صناديق الاستثمار المباشر
١	٠	٠	صانع سوق
٦٢	١	٠	الاستشارات المالية عن الأوراق المالية
٢٤	٠	٠	شركة صناديق*
٢٠	٠	٠	رأس المال المخاطر
١١٠	٠	٠	صناديق الاستثمار
١	٠	٠	المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية
١	٠	٠	تقييم وتحليل الأوراق المالية
٨٢٨	٦	٢	الإجمالي

* صناديق الاستثمار تخص إصدارات صناديق البنوك و شركات التأمين .

- بلغ عدد الشركات المرخص لها من الهيئة بالعمل في مجال الأوراق المالية حتى نهاية مارس ٢٠١٧ (٧٣٨ شركة)، مرخص

لها بمزاولة عدد (٨٢٨) نشاط.

٣. الترخيص للمهنيين :

الترخيص للعاملين في مجال الأوراق المالية وفقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧:

بيان مقارنة بعدد العاملين الذين اجتازوا الاختبارات طبقاً للقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧				جدول (٨-١)
معدل التغير %	يناير- مارس ٢٠١٧	يناير- مارس ٢٠١٦	النشاط المرخص به	مسلسل
٢٥- %	٩	١٢	الأعضاء المنتدبين	١
٢٢- %	٧	٩	مديرين الفروع	٢
٠ %	١	١	مراقب داخلي	٣
--	٠	٠	مسئول مكافحة غسل الأموال	٤
١٣٣ %	٧	٣	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	٥
١٤- %	٦	٧	مدير عمليات المكتب الخلفي	٦
٦٧- %	٢	٦	مدير مخاطر	٧
٥٠- %	٥	١٠	مراجع داخلي	٨
٥٠- %	٣	٦	مدير مالي	٩
١٩ %	٣٢	٢٧	مدير حساب	١٠
٠ %	١	١	باحث و محلل مالي	١١
٠ %	١	١	محلل فني	١٢
١١- %	٧٤	٨٣	الإجمالي	

يلاحظ أنه خلال الفترة من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٧ :

بلغ العدد الإجمالي للمتقدمين لشغل الوظائف و الذين اجتازوا الاختبارات ٧٤ شخصاً، وذلك مقابل عدد ٨٣ شخصاً خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦ ، علماً بأن عدد الوظائف ١٢ وظيفة محددة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ للعاملين في مجال الأوراق المالية.

ثانياً: نشاط التأمين

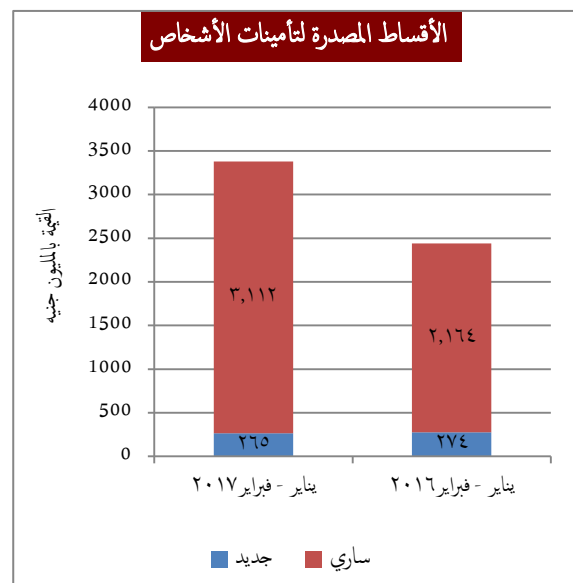
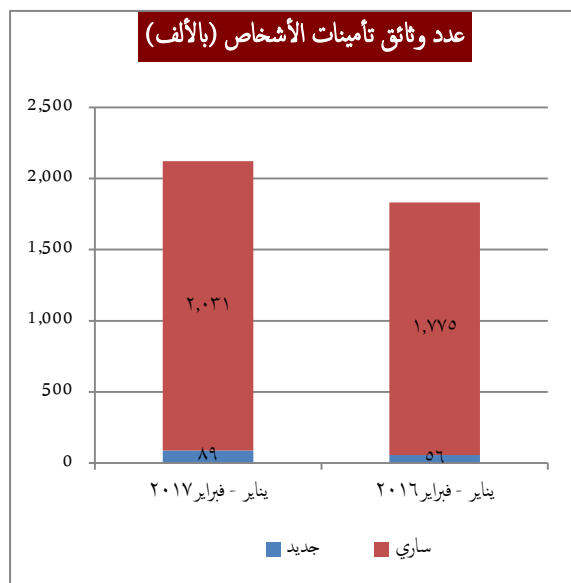
١. شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

١-١. البيانات المالية:

١-١-١ الإصدارات:

١-١-١-١ إصدارات تأمينات الأشخاص

بيان بالإصدارات الجديدة والسارية لتأمينات الأشخاص									جدول (١-٢)
مبالغ التأمين بالمليار جنيه			الأقساط المصدرة بالمليون جنيه			عدد الوثائق (بالألف)			بيان
المجموع	ساري	جديد	المجموع	ساري	جديد	المجموع	ساري	جديد	
٨٠٠,٦	٧٨٢,٦	١٨	٣٣٧٦,٨	٣١١٢,٣	٢٦٤,٥	٢١٢٠	٢٠٣١	٨٩	يناير - فبراير ٢٠١٧
٧٣٤,٨	٧٢٠,١	١٤,٧	٢٤٣٨,٨	٢١٦٤,٤	٢٧٤,٤	١٨٣١	١٧٧٥	٥٦	يناير - فبراير ٢٠١٦
%٩,٠	%٨,٧	%٢٢,٤	%٣٨,٥	%٤٣,٨	%٣,٦	%١٥,٨	%١٤,٤	%٥٨,٩	معدل التغير %



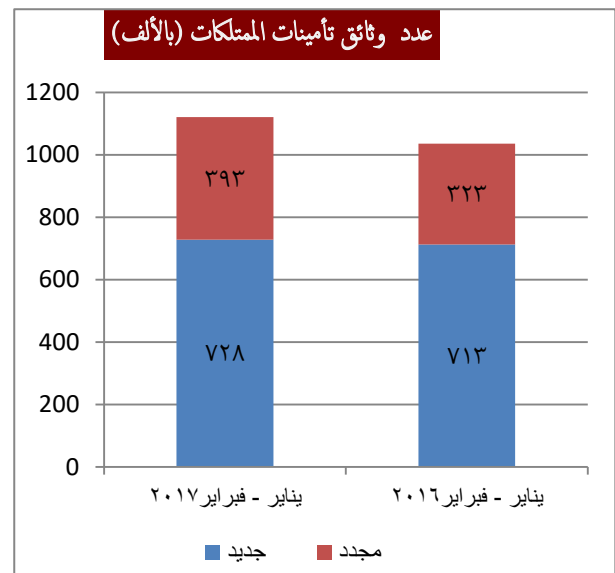
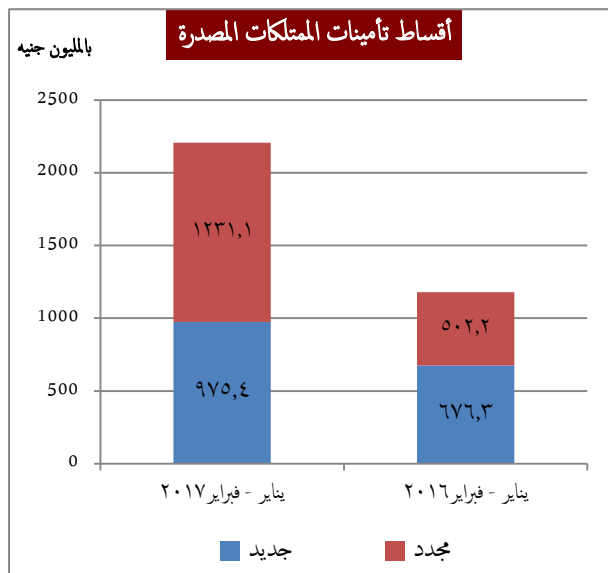
ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- ١) تزايد عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الأشخاص من ٥٦ ألف وثيقة إلى ٨٩ ألف وثيقة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركّز هذا التزايد في الوثائق الفردية لمعظم الشركات.
- ٢) تزايد عدد الوثائق السارية لتأمينات الأشخاص من ١٧٧,٥ ألف وثيقة إلى ٢٠٣,١ ألف وثيقة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركّز هذا التزايد في الوثائق الفردية لمعظم الشركات.

(٣) تناقص إجمالي الأقساط المُصدَّرة الجديدة لتأمينات الأشخاص من ٢٧٤,٤ مليون جنيه إلى ٢٦٤,٥ مليون جنيه من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.

٢-١-١-١ إصدارات تأمينات الممتلكات:

بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات									جدول (٢-٢)
مبالغ التأمين (بالمليار جنيه)			الأقساط المصدرة (بالمليون جنيه)			عدد الوثائق (بالألف)			بيان
المجموع	مجدد	جديد	المجموع	مجدد	جديد	المجموع	مجدد	جديد	
٤٩٣١,٩	٣٤٧٠,٩	١٤٦١	٢٢٠٦,٥	١٢٣١,١	٩٧٥,٤	١,١٢١	٣٩٣	٧٢٨	يناير - فبراير ٢٠١٧
٢٥٣١,٦	٢٠٠٨,٥	٥٢٣,١	١١٧٨,٥	٥٠٢,٢	٦٧٦,٣	١,٠٣٦	٣٢٣	٧١٣	يناير - فبراير ٢٠١٦
%٩٤,٨	%٧٢,٨	%١٧٩,٣	%٨٧,٢	%١٤٥,١	%٤٤,٢	%٨,٢	%٢١,٧	%٢,١	معدل التغير %



تلاحظ من جدول الإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات أن هناك طفرة كبيرة سواء بمبالغ التأمين أو بالأقساط المصدرة، وتحليل تلك الأرقام تبين أن السبب الرئيسي في ذلك هو قيام شركات التأمين وخاصة بعد تاريخ ٢٠١٦/١١/٣ (تحرير سعر الصرف) بزيادة مبالغ التأمين لتغير القيمة الحقيقية للشيء موضوع التأمين مما ترتب عليه زيادة الأقساط وذلك تنفيذاً لكتابي الهيئة والاتحاد بهذا الخصوص.

بيان بالإصدارات الجديدة والمجددة لتأمينات الممتلكات

جدول (٣-٢)

يناير - فبراير ٢٠١٦

يناير - فبراير ٢٠١٧

فروع التأمين

الأقساط المصدرة بالمليون جنيه

عدد الوثائق بالآلاف

الأقساط المصدرة بالمليون جنيه

عدد الوثائق بالآلاف

جديد

مجدد

المجموع

جديد

مجدد

المجموع

جديد

مجدد

المجموع

جديد

مجدد

المجموع

جديد

مجدد

المجموع

الحريق

النقل البحري

النقل الداخلي

أجسام السفن

الطيران

سيارات تكميلي

سيارات إجباري

الهندسي

البترو

الحوادث

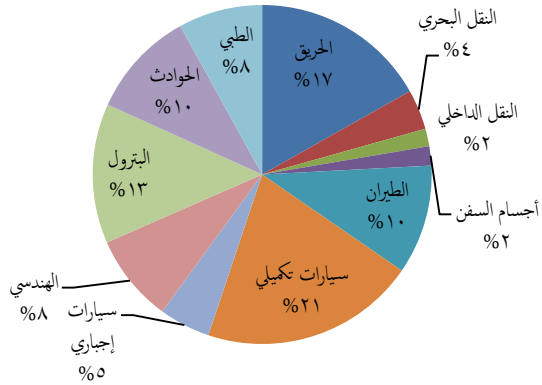
الطبي

الإجمالي

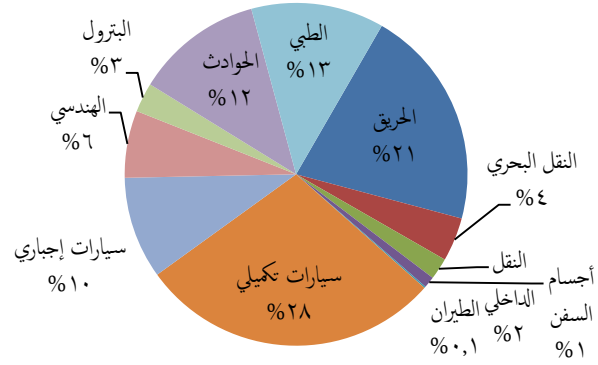
وبالاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- ١- تزايد إجمالي عدد الوثائق الجديدة لتأمينات الممتلكات من ٧١٣ ألف وثيقة إلى ٧٢٨ ألف وثيقة خلال من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.
- ٢- تزايد إجمالي عدد الوثائق المُجدّدة لتأمينات الممتلكات من ٣٢٣ ألف وثيقة إلى ٣٩٣ ألف وثيقة وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق.
- ٣- تزايد إجمالي الأقساط المُصدّرة لتأمينات الممتلكات من ١,٢ مليون مليار إلى حوالي ٢,٢ مليار جنيه خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بسبب زيادة الأقساط المصدرة في كل الفروع ماعدا السيارات الاجباري.
- ٤- تُمثّل الأقساط الجديدة نسبة ٤٤,٢ % من جملة الأقساط المُكْتَنَب فيها خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقابل نسبة ٥٧,٤ % خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ٥- تمثل الأقساط المصدرة لفروع السيارات والسيارات الاجباري والحريق والحوادث والطبي والهندسي نسبة ٨٥,٩ % من إجمالي الأقساط المصدرة للسوق.

توزيع الأقساط المصدرة وفقاً لفروع التأمين
يناير - فبراير ٢٠١٧



توزيع الأقساط المصدرة وفقاً لفروع التأمين
يناير - فبراير ٢٠١٦



الحصص السوقية لفروع تأمينات الممتلكات من الأقساط المصدرة					جدول (٢-٤)
معدل التغير %	يناير - فبراير ٢٠١٧		يناير - فبراير ٢٠١٦		فروع التأمين
	الحصص السوقية %	القيمة بالمليون جنيه	الحصص السوقية %	القيمة بالمليون جنيه	
٥١,٣%	١٦,٨%	٣٧١,٤	٢٠,٨%	٢٤٥,٤	الحريق
٧٣,١%	٣,٨%	٨٤,٣	٤,١%	٤٨,٧	النقل البحري
٥٣,٨%	١,٧%	٣٦,٩	٢,٠%	٢٤	النقل الداخلي
٢٢٤,٨%	١,٨%	٤٠,٦	١,١%	١٢,٥	أجسام السفن
١٣٤٤١,٢%	١٠,٤%	٢٣٠,٢	٠,١%	١,٧	الطيران
٣٤,٩%	٢٠,٥%	٤٥٣,٤	٢٨,٥%	٣٣٦	سيارات تكميلي
٥,٠%	٤,٩%	١٠٧,٨	٩,٦%	١١٣,٥	سيارات إجباري
١٤٨,٢%	٨,٤%	١٨٥,٤	٦,٣%	٧٤,٧	الهندسي
٧٩٩,٧%	١٣,٣%	٢٩٤,٢	٢,٨%	٣٢,٧	البترول
٥٩,٢%	١٠,٢%	٢٢٥,٣	١٢,٠%	١٤١,٥	الحوادث
١٩,٨%	٨,٠%	١٧٧,١	١٢,٥%	١٤٧,٨	الطبي
٨٧,٢%	١٠٠,٠%	٢٢٠٦,٦	١٠٠,٠%	١١٧٨,٥	الإجمالي

وبلاحظ من الجداول السابقة ما يلي:

- حقق فرع السيارات التكميلي أكبر حصة سوقية حيث تمثل أقساطه نسبة ٢٠,٥% يليه فرع الحريق بنسبة ١٦,٨% ثم البترول ١٣,٣% ، ثم الطيران ١٠,٤% ، ثم الحوادث بنسبة ١٠,٢%.
- تزايد حجم الأقساط المكتتب فيها لفرع الهندسي من ٧٤,٤ مليون جنيه الى ١٨٥ مليون جنيه ، بينما تزايدت الحصة السوقية له من ٦,٣% إلى ٨,٤% ، بينما تناقصت الحصة السوقية لفرع الحريق من ٢٠,٨% الى ١٦,٨%.
- كما تزايدت قيمة أقساط فرع الطيران لتبلغ ٢٣٠,٢ مليون جنيه بالمقارنة بقيمة أقساط بلغت ١,٧ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

٣-١-١-١ إصدارات التأمين التكافلي (أشخاص):

بيان بالإصدارات الجديدة والسارية لتأمينات الأشخاص التكافلي									جدول (٢-٥)
يناير - فبراير ٢٠١٧									
مبالغ التأمين (بالمليون جنيه)			الاقساط المباشرة (بالمليون جنيه)			عدد الوثائق			بيان
المجموع	ساري	جديد	المجموع	ساري	جديد	المجموع	ساري	جديد	
٦٦٢٠,٥	٦٢٤٩,١	٣٧١,٣	٨٤,٠	٨٠,٣	٣,٧	٣٠,٠١٩	٢٨,٧١٨	١,٣٠١	فردى
٣٣٢٥٤,٥	٣٠١٨٦,٩	٣٠٦٧,٦	١٣٨,١	١٢٩,٠	٩,١	٥٢٠	٤٧٣	٤٧	جماعى
٣٩٨٧٤,٩	٣٦٤٣٦,١	٣٤٣٨,٩	٢٢٢,١	٢٠٩,٣	١٢,٨	٣٠,٥٣٩	٢٩,١٩١	١,٣٤٨	الإجمالى

و يلاحظ من الجدول السابق مايلى :

١. بلغ عدد الوثائق الجديدة والسارية لشركات التأمين التكافلي حياة خلال الفترة يناير -فبراير ٢٠١٧ عدد ٣١ ألف وثيقة منها عدد ٢٩ ألف وثيقة سارية ونسبة ٩٥,٦% من إجمالي عدد الوثائق.
٢. بلغت قيمة الاقساط المصدرة خلال الفترة يناير- فبراير ٢٠١٧ مبلغ ٢٢٢ مليون جنيه وقد توزعت بين التأمين الفردى و الجماعى بنسبة ٣٨% و ٦٢% لكل منهما على التوالي.
٣. يمثل حجم اصدارات التأمين التكافلى اشخاص نسبة ٦,٦% من حجم الاصدارات لشركات الاشخاص بالسوق.

١-١-٤ إصدارات التأمين التكافلي (ممتلكات ومسئوليات):

بيان بالإصدارات الجديدة والمُجدَّدة لتأمينات التكافلي الممتلكات							جدول (٦-٢)		
يناير- فبراير ٢٠١٧									
مبالغ التأمين (بالمليون جنيه)			الاقساط المباشرة (بالمليون جنيه)			عدد الوثائق			فروع التأمين
المجموع	مُجدَّد	جديد	المجموع	مُجدَّد	جديد	المجموع	مُجدَّد	جديد	
١٣٨٧٨٧,٢	١٢٤٥٨٦,٦	١٤٢٠٠,٥	٣٥,٢	٢٢,٦	١٢,٧	٢,٥٤٦	١,٠٠٨	١,٥٣٨	الحريق
١٤٥٦٣,٤	..	١٤٥٦٣,٤	٧,٤	٢,٢	٥,٣	٤,٩١٤	.	٤,٩١٤	النقل البحري
١٦١٤٥,٠	١٤٦,٠	١٥٩٩٩,٠	٢,٩	١,٧	١,٢	١,٣٢٢	١٠	١,٣١٢	النقل الداخلي
٩٧٤,٦	١٣٧,٥	٨٣٧,٠	١,٧	.٣	١,٤	٣٨	٥	٣٣	أجسام السفن
..	..	..	..	..	..	.	.	.	الطيران
٣٧٣٩,٢	٢١٩٦,٨	١٥٤٢,٤	٦٣,١	٢٧,١	٣٦,٠	١٠,٤٥٣	٥,٨٠٤	٤,٦٤٩	السيارات التكميلي
٦,٧	..	٦,٧	٣٩,٠	..	٣٩,٠	٢٠٤,٢٧٤	.	٢٠٤,٢٧٤	السيارات الإجباري
٥٤١٥١,٤	١٣٢٥,٣	٥٢٨٢٦,١	١٤,٠	١,٥	١٢,٥	٤٥٥	١٥٠	٣٠٥	الهندسي
٨١٥٦,٨	..	٨١٥٦,٨	٩,١	..	٩,١	٨	.	٨	البترول
٢٦٨٧٥,٤	٩٠٠٦,٤	١٧٨٦٩,٠	٣٤,٤	١٢,٧	٢١,٧	٤,٨٨٦	٢,٠٦٠	٢,٨٢٦	الحوادث
٥٢٥,٣	٤٨,٧	٤٧٦,٦	٢٧,٨	١١,٠	١٦,٩	٢١٧	١٧٩	٣٨	الطبي
٢٦٣٩٢٥,٠	١٣٧٤٤٧,٣	١٢٦٤٧٧,٦	٢٣٤,٧	٧٨,٩	١٥٥,٧	٢٢٩,١١٣	٩,٢١٦	٢١٩,٨٩٧	الإجمالي

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

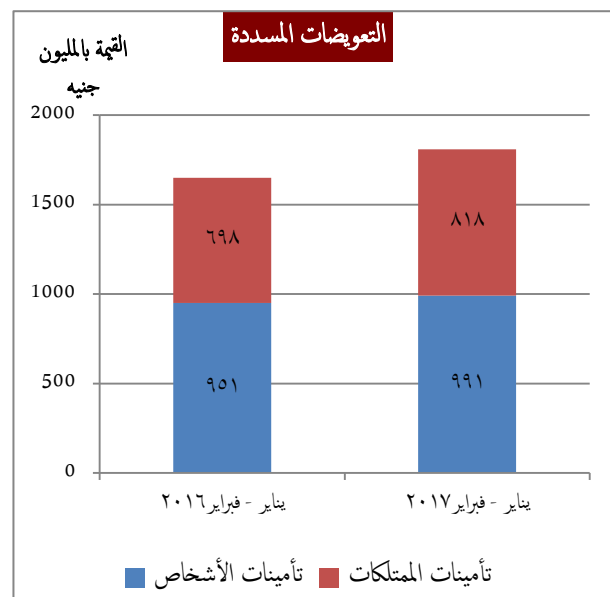
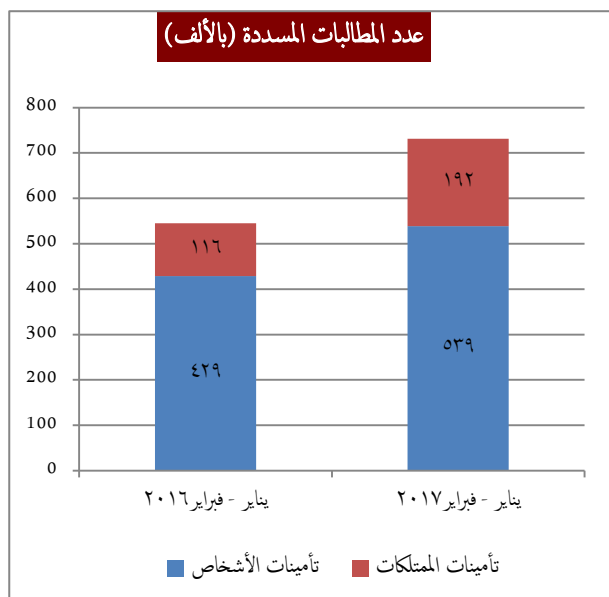
(١) بلغ عدد الوثائق الجديدة والمجددة لشركات التأمين التكافلي ممتلكات خلال شهري يناير و فبراير ٢٠١٧ عدد ٢٢٩ ألف وثيقة تقريبا منها عدد ٢٢٠ ألف وثيقة جديدة ونسبة ٩٦% . وقد تركزت معظم الوثائق المصدرة في فرع السيارات الاجباري بنسبة بلغت ٨٩% مما يوحي بتركيز محفظة شركات التأمين التكافلي في فرع السيارات الاجباري.

(٢) بلغ حجم الاقساط المصدرة خلال شهري يناير و فبراير ٢٠١٧ مبلغ ٢٣٥ مليون جنيه تركزت في فروع السيارات الاجباري بنسبة ٢٧% و الإجباري بنسبة ١٦% ثم الحريق و الحوادث بنسبة ١٥%.

(٣) يمثل حجم اصدارات التأمين التكافلي ممتلكات نسبة ١١% من حجم الاصدارات لشركات الممتلكات .

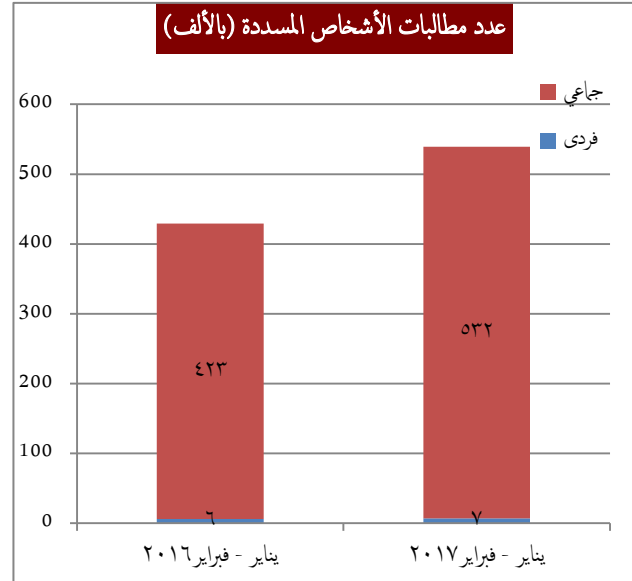
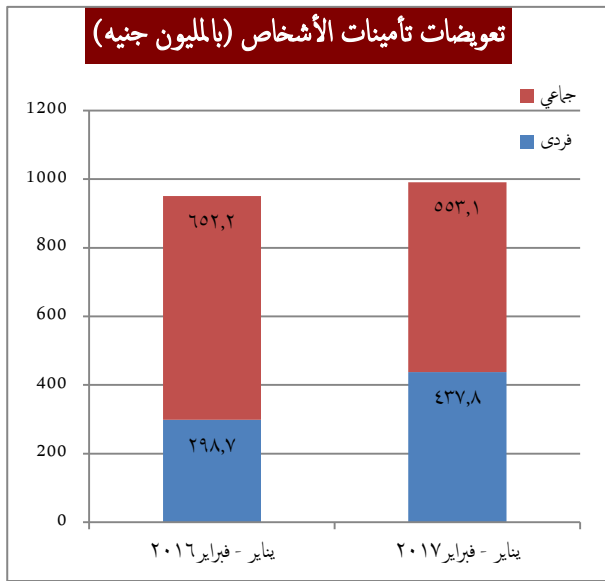
٢-١-١ التعويضات :

بيان مقارنة بالمطالبات والتعويضات						جدول (٢-٧)
الإجمالي		تأمينات الممتلكات		تأمينات الأشخاص		بيان
يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	
١٥٤٨	٥٧٨	١٠٤١	١٢٢	٥٠٧	٤٥٦	عدد المطالبات المبلغه (بالألف)
٧٣١	٥٤٥	١٩٢	١١٦	٥٣٩	٤٢٩	عدد المطالبات المسدده (بالألف)
١٨٠٨,٥	١٦٤٩,١	٨١٧,٦	٦٩٨,٢	٩٩٠,٩	٩٥٠,٩	التعويضات المسدده (بالمليون جنيه)



١-٢-١-١ تعويضات تأمينات الأشخاص

بيان مقارنة بتعويضات تأمينات الأشخاص						جدول (٢-٨)
التعويضات المسددة (بالمليون جنيه)		عدد المطالبات المسددة (بالألف)		عدد المطالبات المبلغه (بالألف)		بيان
يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	
٤٣٧,٨	٢٩٨,٧	٧	٦	٧	٦	فردى
٥٥٣,١	٦٥٢,٢	٥٣٢	٤٢٣	٥٠٠	٤٥٠	جماعي
٩٩٠,٩	٩٥٠,٩	٥٣٩	٤٢٩	٥٠٧	٤٥٦	الإجمالي

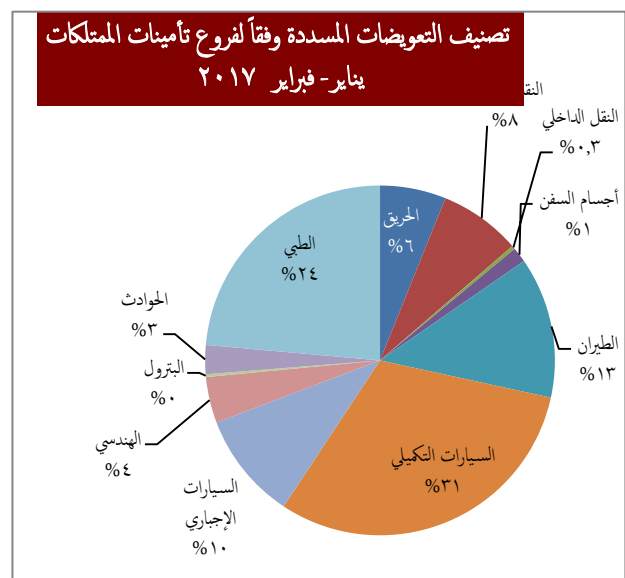
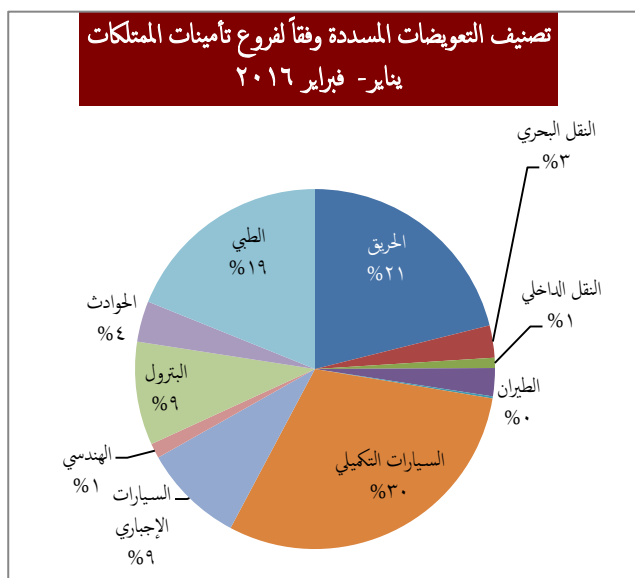


وبالاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. تزايد عدد المطالبات المُبلَّغة لتأمينات الأشخاص من ٤٥٦ ألف مطالبة إلى ٥٠٧ ألف مطالبة تقريباً خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بنسبة زيادة ١١,٣% لزيادة مطالبات التأمين الجماعي.
٢. تزايد عدد المطالبات المُسدَّدة من ٤٢٩ ألف تعويض إلى ٥٣٩ ألف تعويض لتأمينات الأشخاص خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بنسبة زيادة ٢٥,٥% لزيادة مطالبات التأمين الجماعي.
٣. تزايد قيمة المطالبات المُسدَّدة لتأمينات الأشخاص من ٩٥٠,٩ مليون جنيه إلى ٩٩٠,٩ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق بنسبة زيادة ٤,٢% بسبب تزايد المطالبات المسددة للتأمين الجماعي.

١-٢-٢ تعويضات تأمينات الممتلكات :

بيان مقارنة بتعويضات تأمينات الممتلكات						جدول (٢-٩)
قيمة التعويضات المسددة (بالمليون جنيه)		عدد المطالبات المسددة		عدد المطالبات المبلغة		فروع التأمين
يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	
٤٩,٩	١٤٧,٣	٣٧٩	٣٧٤	٣٨٣	٣١٣	الحريق
٦١,٨	٢٠,٢	٣٢٠	٤٠٥	٢٩٤	٥٠٥	النقل البحري
٢,٧	٦,٤	١٧٢	١٦٧	٢٠٧	١٥٥	النقل الداخلي
١١,٤	١٧,٦	٢٦	٢٣	٢٨	٢٤	أجسام السفن
١٠٦,٦	١,٣	٧٣٢	٧٠١	١,٥٧٧	١,٣٥٦	الطيران
٢٥٢,٤	٢١٠,٥	٣١,٦٣٨	٣٠,٠٥٦	٢٦,٩٨٠	٢٧,٦٧٧	السيارات التكميلي
٨١,٣	٦٣,٢	٢,٢٨٨	١,٢٩٢	١,٩١٧	١,٥٨٣	السيارات الإجباري
٣٤,٨	٩,٣	١٨٨	١٥٨	٢١٣	١٣٢	الهندسي
٢,١	٦٤,٨	٧	٣٢	٦٠	٣٨	البترول
٢١,٩	٢٥,٦	١,٨٨٨	١,٤٠٦	١,٥٧٥	١,٧١٤	الحوادث
١٩٢,٩	١٣١,٩	١٥٣,٩١١	٨١,٠٧٩	١٢٥,٧٨٢	٨٨,٥٤٧	الطبي
٨١٧,٨	٦٩٨,١	١٩١,٥٤٩	١١٥,٦٩٣	١٥٩,٠١٦	١٢٢,٠٤٤	الإجمالي



ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١. تزايد إجمالي عدد المطالبات المُبلَّغة من ١٢٢ ألف مطالبة إلى ١٥٩ ألف مطالبة بسبب تزايد معظم الفروع مقارنةً بذات الفترة من العام السابق وخاصة بفرع الطبي.
٢. تزايد إجمالي عدد المطالبات المُسدَّدة من ١١٥ ألف تعويض إلى ١٩١ ألف تعويض ويرجع ذلك إلى تزايد عدد المطالبات المُسدَّدة في معظم فروع التأمين وبخاصة السيارات التكميلي والطبي.
٣. تزايد إجمالي قيمة التعويضات المُسدَّدة من ٦٩٨,٢ مليون جنيه إلى ٨١٧,٦ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق لتزايد التعويضات المسددة لكل من فروع النقل البحري والطيران والسيارات الاجباري والسيارات التكميلي والهندسي والطبي.
٤. تمثل التعويضات المسددة لفروع السيارات التكميلي والسيارات الاجباري والطبي والحريق والطيران والنقل البحري نسبة ٩٤,١% من إجمالي التعويضات المسددة للسوق ككل.

تعويزات تأمينات الممتلكات المسددة (وفقاً لفروع التأمين)					جدول (٢-١٠)
معدل التغير %	يناير - فبراير ٢٠١٧		يناير - فبراير ٢٠١٦		فروع التأمين
	الحصص السوقية %	القيمة بالمليون جنيه	الحصص السوقية %	القيمة بالمليون جنيه	
٦٦,١-%	٦,١%	٤٩,٩	٢١,١%	١٤٧,٣	الحريق
٢٠٥,٩-%	٧,٦%	٦١,٨	٢,٩%	٢٠,٢	النقل البحري
٥٧,٨-%	٠,٣%	٢,٧	٠,٩%	٦,٤	النقل الداخلي
٣٥,٢-%	١,٤%	١١,٤	٢,٥%	١٧,٦	أجسام السفن
٨١٠,٠-%	١٣,٠%	١٠٦,٦	٠,٢%	١,٣	الطيران
١٩,٩-%	٣٠,٩%	٢٥٢,٤	٣٠,٢%	٢١٠,٥	سيارات تكميلي
٢٨,٦-%	٩,٩%	٨١,٣	٩,١%	٦٣,٢	سيارات إجباري
٢٧٤,٢-%	٤,٣%	٣٤,٨	١,٣%	٩,٣	الهندسي
٦٦,٨-%	٠,٣%	٢,١	٩,٣%	٦٤,٨	البترول
١٤,٥-%	٢,٧%	٢١,٩	٣,٧%	٢٥,٦	الحوادث
٤٦,٢-%	٢٣,٦%	١٩٢,٩	١٨,٩%	١٣١,٩	الطبي
١٧,١-%	١٠٠,٠%	٨١٧,٨	١٠٠,٠%	٦٩٨,١	الإجمالي

ويلاحظ من الجداول السابقة ما يلي:

- حقق فرع السيارات التكميلي أكبر حصة من التعويضات المسددة بلغت ٣٠,٩% يليه فرع الطبي ٢٣,٦%، ثم الطيران ١٣,٠%.

- تناقصت قيمة التعويضات المسددة لفرع الحوادث من ٢٥,٦ مليون جنيه الى ٢١,٩ مليون جنيه وبمعدل تناقص قدره ١٤,٥%، كما تناقصت لفرع البترول من ٦٤,٨ مليون جنيه الى ٢,١ مليون جنيه وبمعدل تناقص قدره ٩٦,٨% في الفترة يناير - فبراير ٢٠١٧.
- حقق فرع الطيران اعلى معدل تزايد في قيمة التعويضات المسددة حيث تزايدت قيمة التعويضات من ١,٣ مليون جنيه الى ١٠٦,٦ مليون جنيه وبمعدل تزايد قدره ٨١٠٠%.

١-٢-٣ تعويضات التأمين التكافلي اشخاص :

تعويضات التأمين التكافلي (أشخاص) يناير- فبراير ٢٠١٧			جدول (٢- ١١)
البيان	عدد المطالبات المبلغة	عدد المطالبات المسددة	التعويضات المسددة (بالآلف جنيه)
فردى	٨٠	٥٧	٢,١
جماعى	١٤٥١	١٤٤٥	٢٢,٣
الاجمالى	١,٥٣١	١,٥٠٢	٢٤,٤

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- ١- بلغ عدد المطالبات المبلغة لشركات التأمين التكافلي اشخاص خلال شهري يناير و فبراير ٢٠١٧ عدد ١٥٣١ مطالبة منها عدد ١٤٥١ مطالبة جماعية ونسبة ٩٥ % . كما تركزت معظم المطالبات المبلغة في التأمين الجماعى بنسبة ٩٤%
- ٢- بلغ عدد المطالبات المسددة لشركات التأمين التكافلي اشخاص خلال شهري يناير و فبراير ٢٠١٧ (١٥٠٢ مطالبة) منها عدد ١٤٤٥ مطالبة في التأمين الجماعى ونسبة ٩٦ % .
- ٣- بلغت قيمة التعويضات المسددة لشركات التأمين التكافلي اشخاص خلال شهري يناير و فبراير ٢٠١٧ (٢٤,٤) مليون جنيه) وقد تركزت معظم التعويضات المسددة في التأمين الجماعى بنسبة ٩١ %.
- ٤- يمثل حجم تعويضات التأمين التكافلى اشخاص نسبة ٢% من حجم تعويضات الأشخاص على مستوى السوق .
- ٥- بلغ معدل الخسارة الفنى (تعويضات/اقساط) نسبة ١١%

١-٢-٤ تعويضات التأمين التكافلي (ممتلكات ومسئوليات)

تعويضات التأمين التكافلي الممتلكات يناير - فبراير ٢٠١٧			جدول (٢-١٢)
البيان	عدد المطالبات المبلغه	عدد المطالبات المسددة	التعويضات المسددة (بالألف جنيه)
الحريق	٨١	٦٨	١٨,٧
النقل البحري	٤٥	٦٨	١,٢
النقل الداخلي	٢٢	٥٠	٠,٦
أجسام السفن	-	١	٠,١
الطيران	-	-	٠,٠
السيارات التكميلي	٢,٦٤٧	٣,٢٥٣	٣٠,٩
السيارات الاجباري	٩٧٩	١,٢٢٢	٢٢,٤
الهندسي	٢٤	٢٥	١١,٠
البترول	-	-	٠,٠
الحوادث	١٥٥	١٧٩	٤,٧
الطبي	٨٩٦,٧٧٠	١٤,٣٠٨	١٥,٠
الاجمالي	٩٠٠,٧٢٣	١٩,١٧٤	١٠٤,٦

و يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- بلغ عدد المطالبات المبلغه لشركات التأمين التكافلي ممتلكات خلال شهري يناير و فبراير ٢٠١٧ عدد ٩٠١ ألف مطالبة منها عدد ٨٩٧ ألف مطالبة في فرع التأمين الطبي بنسبة ٩٩,٦ %
- بلغ عدد المطالبات المسددة لشركات التأمين التكافلي ممتلكات خلال شهري يناير و فبراير ٢٠١٧ عدد ١٩ ألف مطالبة مسددة منها عدد ١٤ ألف في فرع التأمين الطبي بنسبة ٧٥ % .
- بلغت قيمة التعويضات المسددة لشركات التأمين التكافلي ممتلكات خلال شهري يناير و فبراير ٢٠١٧ مبلغ ١٠٤,٦ مليون جنيه، وقد تركزت معظم التعويضات المسددة في السيارات التكميلي بنسبة ٣٠ % ، ثم السيارات الإجباري بنسبة ٢١ % ، ثم فرع الحريق بنسبة ١٨ %
- يمثل حجم تعويضات التأمين التكافلي ممتلكات نسبة ١٣ % من حجم تعويضات السوق التي سددتها شركات تأميناتالتأمين ممتلكات
- بلغ معدل الخسارة الفنى (تعويضات/اقتساط) نسبة ٤٤,٦ % .

٣-١-١ الإلغاءات :

بيان مقارنة بالإلغاءات						جدول (٢ - ١٣)
الإجمالي		تأمينات الممتلكات		تأمينات الأشخاص		بيان
يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	يناير - فبراير ٢٠١٧	يناير - فبراير ٢٠١٦	
٥٩	٤٧	٤٤	٣٥	١٥	١٢	عدد الوثائق الملغاة (بالألف)

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

١. تزايد عدد الوثائق الملغاة لإجمالي تأمينات الأشخاص والممتلكات من ٤٧ ألف وثيقة إلى ٥٩ ألف وثيقة خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨ مقارنةً بذات الفترة من العام السابق، وقد تركزت هذه الإلغاءات في شركة مصر للتأمين بالنسبة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وشركة مصر لتأمينات الحياة بالنسبة لشركات تأمينات الأشخاص.

٢. يُمثّل عدد وثائق تأمينات الممتلكات الملغاة نسبة ٧٤,٠ % من إجمالي عدد الوثائق الملغاة خلال الفترة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٢/٢٨، بينما تُمثّل إلغاءات تأمينات الحياة نسبة ٢٦,٠ %.

٢-١ الفحص :

١-٢-١ فحص شركات التأمين

عمليات فحص شركات التأمين			جدول (١٤-٢)
معدل التغير %	يناير- مارس ٢٠١٧	يناير- مارس ٢٠١٦	البيان
(٢,٦)%	٣٧	٣٨	فحص (مكتبي)
٣٣,٣%	١٦	١٢	فحص (ميداني)
٧٥,٠%	٧	٤	فحص مفاجئ (ميداني)
٦٦,٧%	٥	٣	فحص شكوى (ميداني)
٦٠,٠%	٣٢	٢٠	دراسات ترتيبات إعادة التأمين

٢-٢-١ فحص شركات الوساطة في التأمين

عمليات فحص شركات الوساطة في التأمين			جدول (١٥-٢)
معدل التغير %	يناير- مارس ٢٠١٦	يناير- مارس ٢٠١٧	البيان
٠,٠%	٧	٧	فحص دوري
-	-	-	فحص مفاجئ
٠,٠%	٧	٧	الإجمالي

٤-١-١ دراسة ترتيبات إعادة التأمين :

اسم الوثيقة
وثيقة تأمين الممتلكات ضد مخاطر جميع الاخطار البتروولية البرية
وثيقة تأمين الممتلكات ضد مخاطر جميع الاخطار البتروولية البحرية
بوثيقة تأمين الحوادث الشخصية ورعاية المسافر لصالح شركة فودافون المزعم إصدارها باللغة الانجليزية
وثيقة تأمين جميع الاخطار الصادرة باللغة الانجليزية
وثيقة تأمين عطل الآلات الصادرة باللغة الإنجليزية
وثيقة تأمين مخاطر الائتمان الصادرة باللغة
وثيقة تأمين المسؤولية عن الاختراق والاطار الاليكترونية
وثيقة تأمين عطل الآلات الصادرة باللغة الإنجليزية
وثيقة تأمين المسؤولية عن الاختراق والاطار الاليكترونية
وثيقة مسؤوليات الشحن الصادرة باللغة الإنجليزية
وثيقة التأمين التكميلي على السيارات الخصوصي
وثيقة تأمين المدراء والمستولين
وثيقة تأمين ضد كسر شاشة الأجهزة الشخصية
وثيقة تأمين المسؤولية المدنية عن المنتجات
وثيقة تأمين بحري للعميل محمد شفيق جبر لتأمين الممتلكات من التحف واللوحات اثناء النقل واثناء وجودها بمنزله
وثيقة رعاية ضد السرطان
وثيقة تأمين الهلاك الكلى فقط للسيارات

٢. الأنشطة المساعدة :

شركات التأمين وإعادة التأمين

بلغ عدد شركات التأمين وإعادة التأمين المسجلة في نهاية مارس ٢٠١٧ (٣٤) شركة تأمين ، وجمعية تأمين تعاوني واحدة. هذا بالإضافة إلى شركة ذات طبيعة خاصة وهي الشركة المصرية لضمان الصادرات شركة مساهمة مغلقة منشأة بقانون خاص بموجب أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ تزاوّل نشاط التأمين بالإضافة إلى أنشطة أخرى .

مجمعات التأمين وصناديق التأمين الحكومية

بلغ عدد مجمعات التأمين في نهاية مارس ٢٠١٧ عدد ٤ مجمعات تأمين . كما بلغ عدد صناديق التأمين الحكومية المسجلة ٤ صناديق تأمين حكومية .

وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد شركات الوساطة التأمينية في نهاية مارس ٢٠١٧ (٦٥) شركة مقارنة بعدد (٥٧) شركة وساطة في نهاية مارس ٢٠١٦

وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)

تسجيل وسطاء التأمين			جدول (١٦-٢)
معدل التغير %	يناير - مارس ٢٠١٧	يناير-مارس ٢٠١٦	البيان
٧%	٨٤٣١	٧٨٨٧	العدد الساري أول العام
٣٨%	٢٧٤	١٩٩	تسجيل جديد
٣%	١٠٢	٩٩	إعادة قيد
٧٤%	-٤٥٧	-٢٦٣	شطب
٥%	٨٣٥٠	٧٩٢٢	العدد الساري في نهاية الفترة

أسباب شطب وسطاء التأمين			جدول (١٧-٢)
معدل التغير	يناير - مارس ٢٠١٧	يناير-مارس ٢٠١٦	البيان
١٨-%	١٦٣	١٩٩	شطب بسبب عدم التجديد
٤٠.٥%	٢٨٨	٥٧	شطب بسبب عدم استيفاء مستندات
--	٠	٠	شطب بسبب رسوب في امتحان الهيئة
١٠.٠%	٤	٢	شطب بناء على طلبهم
٦.٠-%	٢	٥	شطب بسبب الوفاة
--	٠	٠	شطب بسبب مخالفة أحكام القانون (١٠)
٧٤%	٤٥٧	٢٦٣	إجمالي العدد المشطوب

خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد شركات خبراء معاينة وتقدير الأضرار (٦٠) شركة في نهاية مارس ٢٠١٧ مقارنة بعدد (٥٣) شركة في نهاية مارس ٢٠١٦.

خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)

عدد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)			جدول (٢ - ١٨)
البيان	يناير - مارس ٢٠١٦	يناير - مارس ٢٠١٧	معدل التغير %
العدد السارى أول العام	٣٩٢	٣٧٣	-٥%
تسجيل جديد	١٠	١٩	٩٠%
إعادة قيد	٦	٠	-١٠٠%
شطب	-١٥	٠	-١٠٠%
العدد السارى في نهاية الفترة	٣٩٣	٣٩٢	٠%

خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)

بلغ عدد شركات الخبرة الاستشارية التأمينية في نهاية مارس ٢٠١٧ عدد ١٣ شركة مقارنة بعدد ١٢ شركة في نهاية مارس ٢٠١٦.

خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)

بلغ عدد خبراء التأمين الاستشاريين في نهاية مارس ٢٠١٧ (٣٣١ خبيراً) مقارنة بعدد ٣٢٥ خبير استشاري في نهاية مارس ٢٠١٦.

الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

بلغ عدد الخبراء الاكتواريين في نهاية مارس ٢٠١٧ (٣٩ خبيراً) وهو نفس عددهم في نهاية مارس ٢٠١٦.

٣. صناديق التأمين الخاصة :

الفحص

فحص صناديق التأمين الخاصة			جدول (٢ - ١٩)
معدل التغير %	يناير - مارس ٢٠١٧	يناير - مارس ٢٠١٦	البيان
٦٩%	١٢٥	٧٤	فحص مكنتي
٢٢-%	٥٨	٧٤	فحص ميداني
١١%	٤٢	٣٨	إبداء الرأي في تعديل أو تسجيل للصناديق
٠%	١	١	غلق مقار الصناديق
--	٠	٠	تصفية صناديق
--	٢	٠	شطب صناديق
٢٢٩%	٣.٧٤,٦	٩٣٤,٤	قيمة الاستثمارات التي تمت الموافقة عليها (بالمليون جنيه)
٧١-%	٢	٧	بيان الشكاوى التي وردت للإدارة

قامت إدارات الفحص الفني لصناديق التأمين الخاصة من أول العام حتى نهاية شهر مارس ٢٠١٧ بما يلي :

- **فحص مكنتي** لعدد ١٢٥ صندوق تأمين خاص ، تم من خلاله التأكد من استيفاء الصناديق التي ترد حساباتها الختامية للبيانات والإيضاحات المتممة لتلك الحسابات ومنها تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق وإرفاق مصادقات البنوك باستثمارات الصناديق وسداد رسوم الإشراف والرقابة وتحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية وجدول أعمالها وكذلك استخراج المؤشرات المالية والفنية التي توضح التزام الصندوق بأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية وموافاة الصندوق بما أسفر عنه الفحص المكنتي من ملاحظات لاستيفائها تمهيدا للفحص الميداني .

- **فحص ميداني** لعدد ٥٨ صندوق تأمين خاص تم من خلاله فحص السجلات المحاسبية للتحقق من مطابقتها لما هو وارد بالحسابات الختامية للصندوق وكذلك التأكد من تحقيق موارد الصندوق المحددة بنظامه الأساسي وصحة حساب صرف المزايا التأمينية المستحقة للأعضاء .

- **الموافقة على استثمارات** بلغت ٣,٠٧ مليار جنيه و تتمثل هذه الاستثمارات في (شهادات استثمار البنك الاهلى المصرى أ ، ب - ودائع - وثائق صناديق استثمار - أذون خزانة - سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

تسجيل الصناديق:

تسجيل صناديق التأمين الخاصة			جدول (٢ - ٢٠)
معدل التغير %	يناير-مارس ٢٠١٧	يناير-مارس ٢٠١٦	البيان
٢٠ %	٦	٥	تسجيل جديد
٠ %	٤٦	٤٦	تعديل أنظمة أساسية
—	٢	٠	شطب

- تصدر القرارات بعد موافقة اللجنة المختصة والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٠.

ثالثاً: نشاط التمويل العقاري

أهم المؤشرات

بيان مقارنة بأهم مؤشرات نشاط التمويل العقاري						جدول (٣ - ١)
البيان	يناير-مارس ٢٠١٦	يناير-مارس ٢٠١٧	نسبة التغير %	تراكمياً منذ بداية النشاط حتى مارس ٢٠١٦	تراكمياً منذ بداية النشاط حتى مارس ٢٠١٧	معدل التغير %
اجمالي التمويل العقاري الممنوح من الشركات (مليون جنيه)	٣٠٣	٦٦٢	١١٨%	٦,١٢٠	٧,٦١٦	٢٤,٤%
اجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل (مليون جنيه)	-	-	-	٢,٧٣٧	٣,٤٥٣	٢٦,٢%
اجمالي قيمة إعادة التمويل العقاري (مليون جنيه)	٥٠	٣٩	٢٢-%	٩٧٢	١,٠٦٦	٩,٧%
عدد المستثمرين (العقود)	٩٢٢	٧٨٣	١٥-%	٤٠,٣٥٩	٤٢,٨٥٢	٦,٢%

١. تطور النشاط فيما يخص حجم التمويل العقاري

بلغ حجم التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٧ مبلغ ٦٦٢ مليون جنيه مقابل ٣٠٣ مليون جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، بمعدل زيادة قدرها ١١٨%.

وبلغ إجمالي حجم التمويل العقاري الممنوح من الشركات منذ بداية نشاط التمويل العقاري من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٧ ما قيمته ٧,٦ مليار جنيه مقابل ٦,١ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق، بمعدل زيادة ٢٤%.

٢. تطور النشاط فيما يخص إجمالي أرصدة التمويل العقاري

بلغ إجمالي أرصدة التمويل العقاري لدى شركات التمويل منذ بداية نشاط التمويل العقاري حتى نهاية مارس ٢٠١٧ مبلغ ٣,٥ مليار جنيه مقابل ٢,٧ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٦ بمعدل زيادة ٢٦%.

٣. تطور النشاط فيما يخص حجم إعادة التمويل العقاري

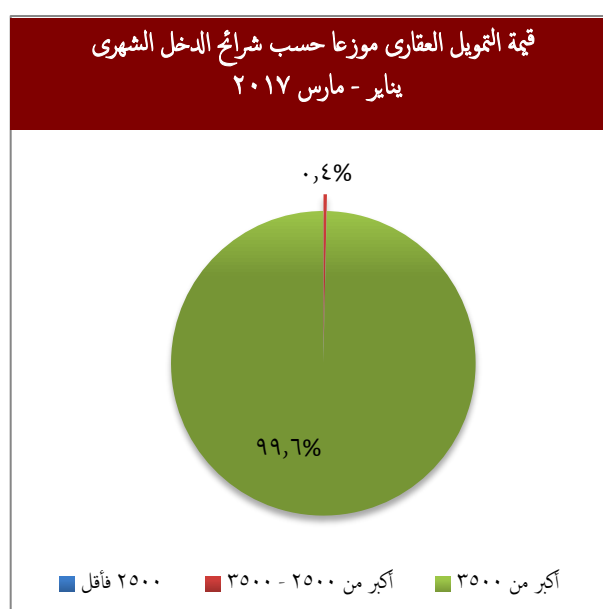
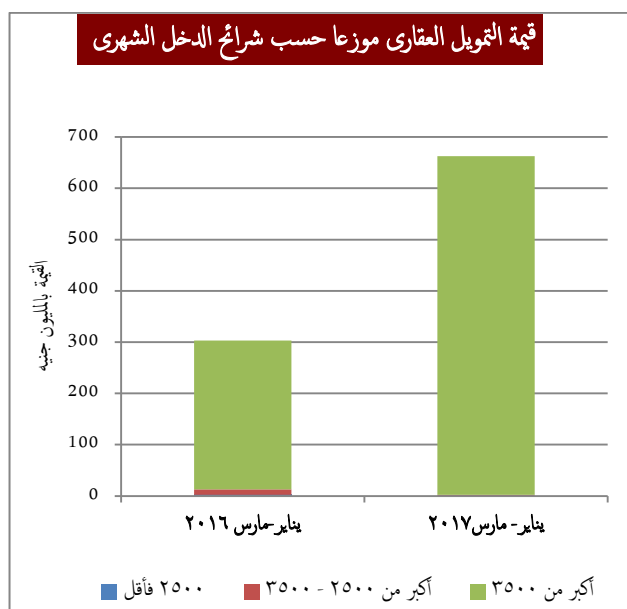
بلغ حجم إعادة التمويل العقاري الممنوح من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري حتى نهاية مارس ٢٠١٧ مبلغ ٣٩ مليون جنيه بمعدل زيادة ٢٠٠% عن قيمته في نهاية مارس ٢٠١٦. وبلغ إجمالي قيمة إعادة التمويل العقاري الممنوح منذ بداية نشاط التمويل العقاري حتى نهاية مارس ٢٠١٧ ما قيمته ١,٠٧ مليار جنيه مقابل ٩٣٥ مليون جنيه في نهاية مارس ٢٠١٦، بمعدل زيادة ١٤%.

٤. تطور النشاط فيما يخص عدد العقود الجديدة (عدد المستثمرين)

بلغ عدد العقود الجديدة (المستثمرين) ٧٨٣ عقداً (مستثمر جديد) من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٧، وذلك مقابل ٩٢٢ عقداً خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦ بمعدل انخفاض ١٥%، ليصل إجمالي عدد العقود منذ بداية نشاط التمويل العقاري حتى نهاية مارس ٢٠١٧ إلى ٤٢,٨٥ ألف عقد (مستثمر) مقارنة بعدد ٤٠,٣٦ ألف عقد في نهاية مارس ٢٠١٧ بمعدل زيادة ٦%.

٥. تطور النشاط فيما يخص الدخل الشهري

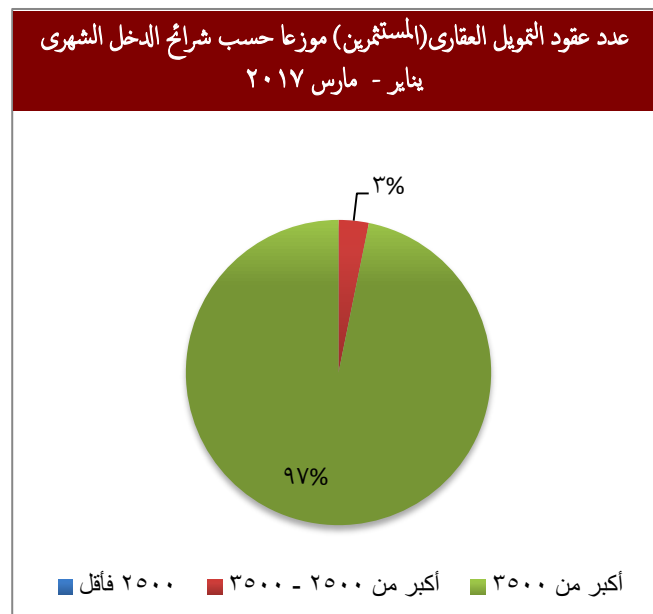
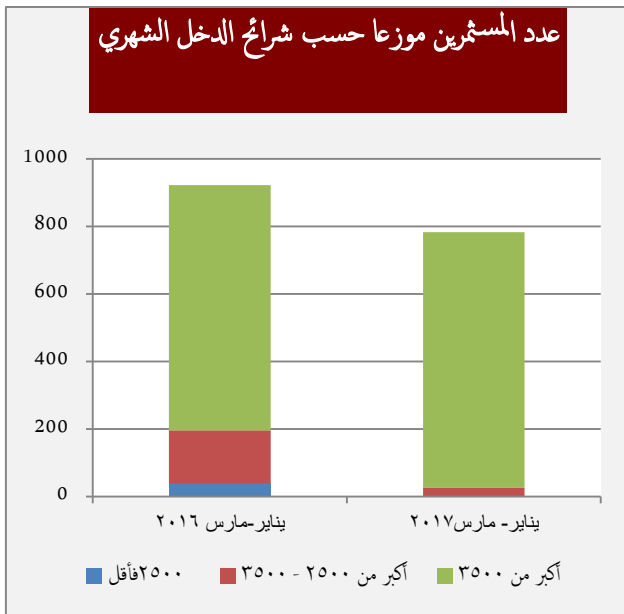
جدول (٣ - ٢)					قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري القيمة بالمليون جنيه
الدخل الشهري بالجنيه	يناير-مارس ٢٠١٦		يناير-مارس ٢٠١٧		معدل التغير %
	القيمة	الأهمية النسبية %	القيمة	الأهمية النسبية %	
٢٥٠٠ ج فأقل	٢,٠	٠,٧%	٠,٠	٠,٠%	١٠٠,٠-%
أكبر من ٢٥٠٠ - ٣٥٠٠ ج	١٠,٦	٣,٥%	٢,٤	٠,٤%	٧٧,٤-%
أكبر من ٣٥٠٠ ج	٢٩٠,٦	٩٥,٨%	٦٦٠,٠	٩٩,٦%	١٢٧,١%
الإجمالي	٣٠٣,٢	١٠٠%	٦٦٢,٤	١٠٠%	١١٨,٥%



يتضح من الجدول والرسم البياني السابق :

استحوذت فئات الدخل أكبر من ٣٥٠٠ جنيه شهرياً على نسبة ٩٩,٦ % من إجمالي قيمة التمويل الممنوح خلال الفترة من أول العام حتى نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ٩٦,٧ % خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦

عدد عقود التمويل العقاري (المستثمرين) موزعاً حسب شرائح الدخل الشهري					جدول (٣-٣)
معدل التغير %	يناير-مارس ٢٠١٧		يناير-مارس ٢٠١٦		الدخل الشهري بالجنيه
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
١٠٠,٠- %	٠,٠ %	٠	٤,٢ %	٣٩	٢٥٠٠ ج فأقل
٨٤,١- %	٣,٢ %	٢٥	١٧,٠ %	١٥٧	أكبر من ٢٥٠٠ - ٣٥٠٠ ج
٤,٤ %	٩٦,٨ %	٧٥٨	٧٨,٧ %	٧٢٦	أكبر من ٣٥٠٠ ج
١٥,١- %	١٠٠ %	٧٨٣	١٠٠ %	٩٢٢	الإجمالي

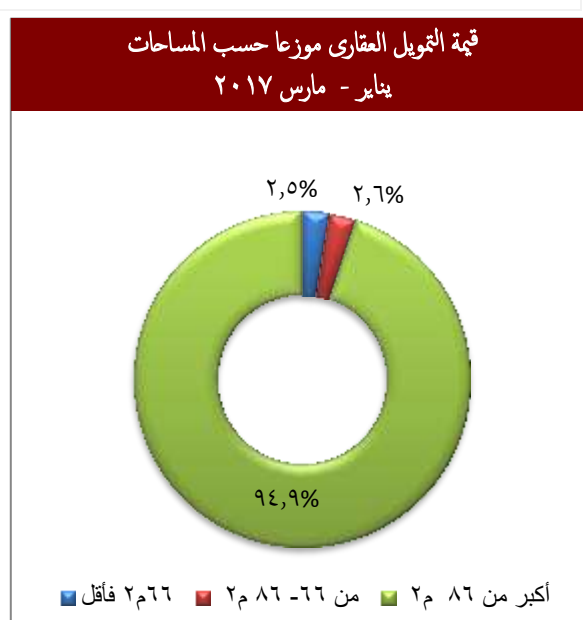
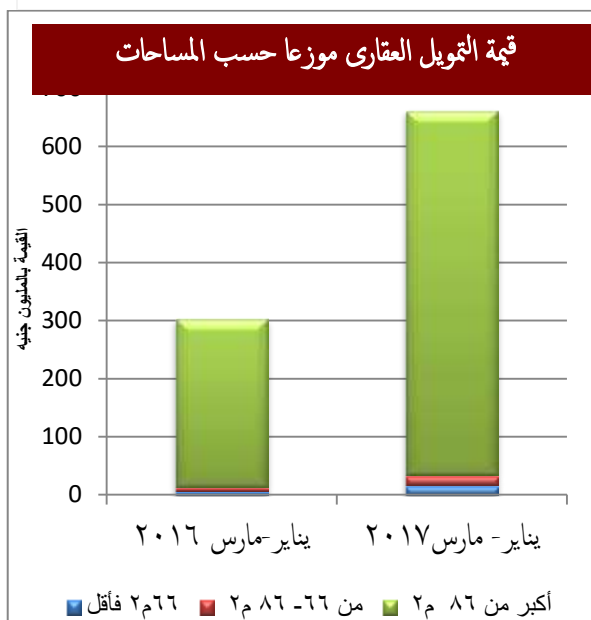


من الجدول السابق يتضح أنه خلال الفترة من أول العام وحتى نهاية مارس ٢٠١٧:

- بلغ عدد العقود التي حصل عليها أصحاب فئة الدخل الأكبر من ٣٥٠٠ جنيه شهرياً (٧٥٨ عقداً) مقارنة بعدد ٧٢٦ عقداً خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦ وبمعدل انخفاض ٢٤ % .
- ارتفع نصيب أصحاب فئة الدخل الأكبر من ٣٥٠٠ جنيه شهرياً من عدد العقود إلى نسبة ٩٧ % مقارنة بنسبة ٧٩ % خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦

٦. تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

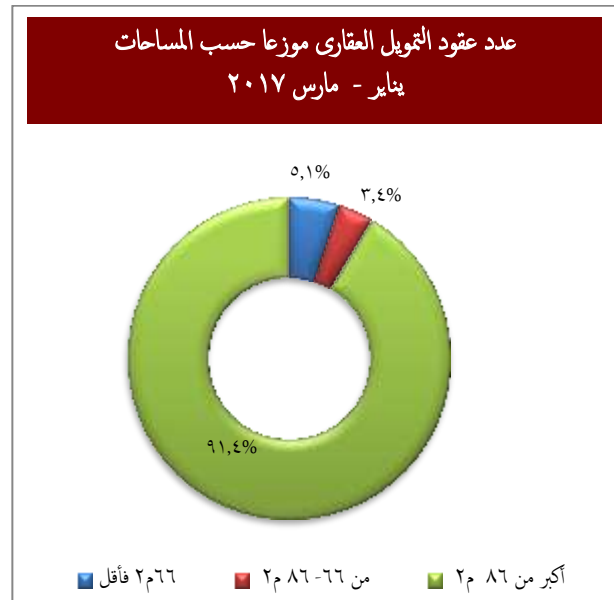
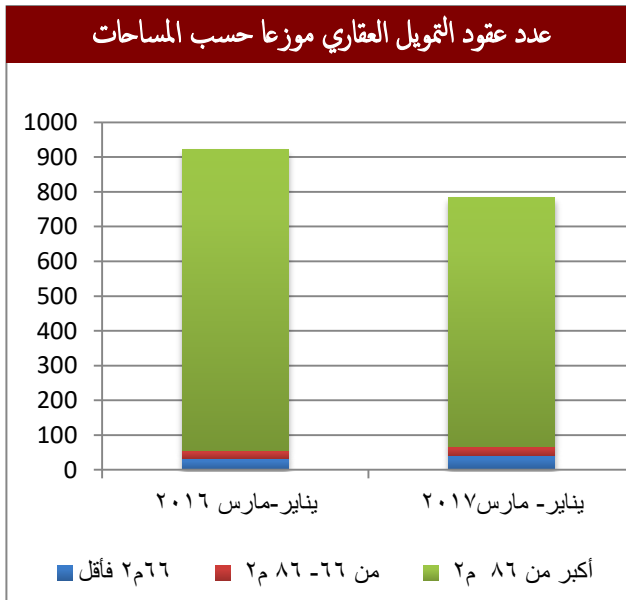
جدول (٣-٤)					قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب فئة المساحة
القيمة بالمليون جنيه					
معدل التغير %	يناير-مارس ٢٠١٧		يناير-مارس ٢٠١٦		فئة المساحات م
	أهمية نسبية %	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	
١٣٣,٣ %	٢,٥ %	١٦,٨	٢,٤ %	٧,٢	٢م فأقل
١٦٧,٢ %	٢,٦ %	١٧,١	٢,١ %	٦,٤	من ٢٦ - ٨٦ م
١١٧,٠ %	٩٤,٩ %	٦٢٨,٥	٩٥,٥ %	٢٨٩,٦	أكبر من ٨٦ م
١١٨,٥ %	١٠٠,٠ %	٦٦٢,٤	١٠٠,٠ %	٣٠٣,٢	الاجمالي



يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- استحوذت فئة المساحة أكبر من ٨٦ م على نسبة ٩٥% من إجمالي التمويل الممنوح خلال الفترة من أول العام و حتى نهاية مارس ٢٠١٧ .
- بلغت قيمة التمويل العقاري الموجه لفئة المساحات أكبر من ٨٦ م خلال الفترة من أول العام و حتى نهاية مارس ٢٠١٧ (٦٢٨,٥ مليون جنيه) بنسبة ارتفاع قدرها ١١٧% مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠١٦ والتي بلغت فيها ٢٨٩,٦ مليون جنيه.

عدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة المساحة					جدول (٣-٥)
معدل التغير %	يناير-مارس ٢٠١٧		يناير-مارس ٢٠١٦		فئة المساحات م٢
	أهمية نسبية	العدد	أهمية نسبية	العدد	
%٢٥,٠	%٥,١	٤٠	%٣,٥	٣٢	٢٦٦ م٢ فأقل
%١٢,٥	%٣,٤	٢٧	%٢,٦	٢٤	من ٢٦٦ - ٨٦ م٢
%١٧,٣-	%٩١,٤	٧١٦	%٩٣,٩	٨٦٦	أكبر من ٨٦ م٢
%١٥,١-	%١٠٠	٧٨٣	%١٠٠	٩٢٢	الإجمالي



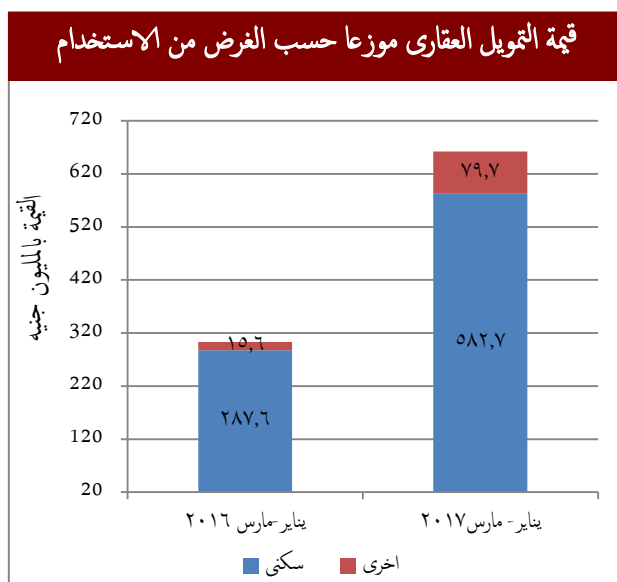
يتضح من الجدول السابق أنه خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية مارس ٢٠١٧ :

- ارتفع عدد العقود (المستثمرين) في فئة المساحة (٦٦ م٢ فأقل) بنسبة ٢٥% مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠١٦
- ارتفاع عدد العقود (المستثمرين) في فئة المساحة (أكبر من ٨٦ م٢) بنسبة ١٢,٥% مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠١٦
- انخفاض عدد العقود (المستثمرين) في فئة المساحة (أكبر من ٨٦ م٢) بنسبة ١٧% مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠١٦

٧. تطور النشاط فيما يخص نوع الاستخدام

القيمة بالمليون جنيه

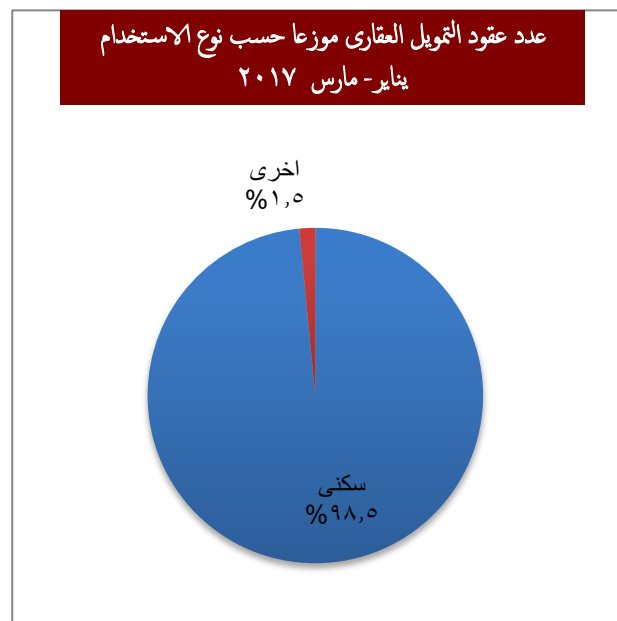
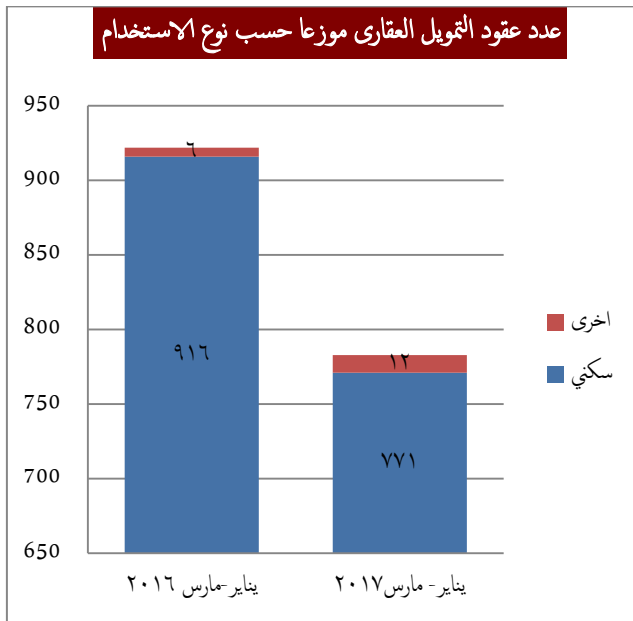
قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع الاستخدام					جدول (٦-٣)
معدل التغير %	يناير-مارس ٢٠١٧		يناير-مارس ٢٠١٦		الغرض
	أهمية نسبية	القيمة	أهمية نسبية %	القيمة	
١٠٢,٦ %	٨٨,٠ %	٥٨٢,٧	٩٤,٩ %	٢٨٧,٦	سكنى
٤١٠,٩ %	١٢,٠ %	٧٩,٧	٥,١ %	١٥,٦	أخرى
١١٨,٥ %	١٠٠ %	٦٦٢,٤	١٠٠ %	٣٠٣,٢	الإجمالي



يتضح من الجدول السابق أنه خلال الفترة من أول العام وحتى نهاية مارس ٢٠١٧

- ارتفعت قيمة التمويل العقاري الموجه للاستخدامات السكنية إلى ٥٨٣ مليون جنيه مقارنة بـ ٢٨٨ مليون جنيه في نهاية مارس ٢٠١٦ بمعدل ارتفاع ١٠٣ %.
- احتلت الأغراض السكنية نسبة ٨٨ % من إجمالي قيمة التمويل العقاري الممنوح خلال الفترة المشار إليها مقارنة بنسبة ٩٥ % في نهاية مارس ٢٠١٦.

عدد عقود التمويل العقاري موزعاً حسب الغرض من الاستخدام					جدول (٧-٣)
معدل التغير %	يناير-مارس ٢٠١٧		يناير-مارس ٢٠١٦		نوع الغرض
	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد	
١٥,٨-%	٩٨,٥%	٧٧١	٩٩,٣%	٩١٦	سكني
١٠٠,٠-%	١,٥%	١٢	٠,٧%	٦	أخرى
١٥,١-%	١٠٠%	٧٨٣	١٠٠%	٩٢٢	الإجمالي



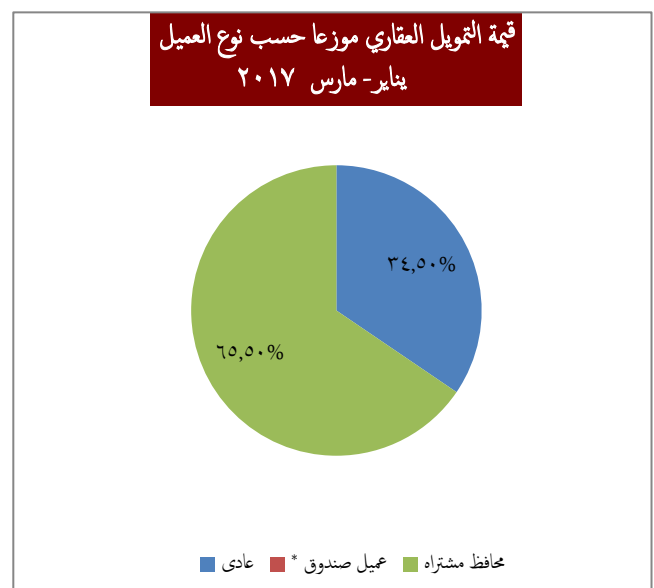
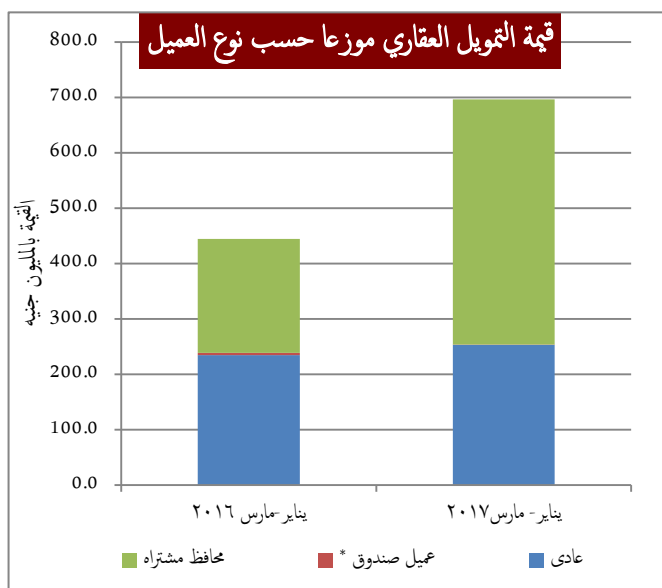
يتضح من الجدول السابق ما يلي :

- تمثل العقود الموجهة للاستخدامات السكنية نسبة ٩٨,٥% من إجمالي العقود خلال الفترة محل التقرير، حيث يستحوذ السكن على الاهتمام الأكبر من جانب المستثمرين .

٨. تطور النشاط فيما يخص نوع العميل

جدول (٨-٣)					قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل القيمة بالمليون جنيه
نوع العميل	يناير-مارس ٢٠١٦		يناير-مارس ٢٠١٧		معدل التغير %
	العدد	أهمية نسبية	العدد	أهمية نسبية	
عادي	١٢٤,٨	%٤١,٢	٢٢٨,٥	%٣٤,٥	%٨٣,١
عميل صندوق *	٠,٢	%٠,١	٠,٠	%٠,٠	%١٠٠,٠-
عميل محافظ مشترة	١٧٨,٢	%٥٨,٨	٤٣٣,٩	%٦٥,٥	%١٤٣,٥
الإجمالي	٣٠٣,٢	%١٠٠	٦٦٢,٤	%١٠٠	%١١٨,٥

* عملاء شركات التمويل العقاري فقط بدون عملاء البنوك

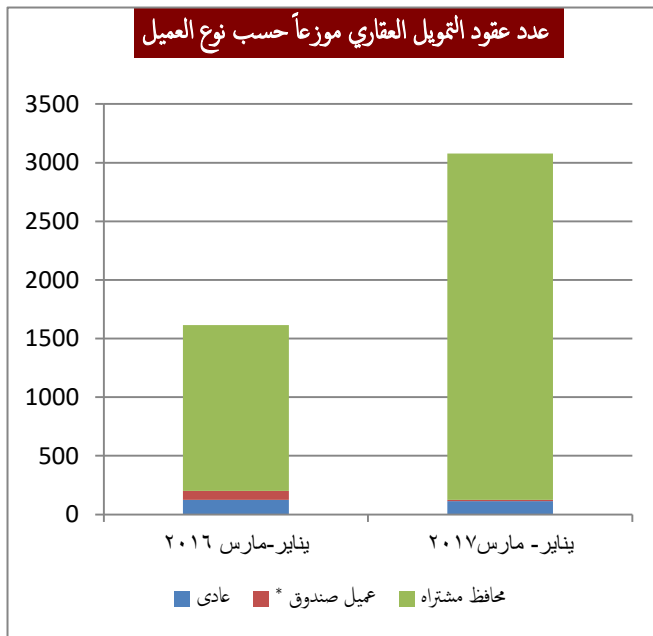


من الجدول السابق يتضح ما يلي :

- ارتفعت قيمة التمويل العقاري التي حصل عليها عميل المحافظ المشترة خلال الفترة من يناير إلى مارس ٢٠١٧ بنسبة ١٤٣,٥% مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠١٦.
- استحوذ عميل المحافظ المشترة على ٦٥,٥% من قيمة التمويل العقاري الممنوح من شركات التمويل العقاري في نهاية مارس ٢٠١٧ مقارنة ب ٥٩% بالفترة المناظرة من عام ٢٠١٦.

عدد عقود التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل					جدول (٩-٣)
معدل التغير %	يناير-مارس ٢٠١٧		يناير-مارس ٢٠١٦		نوع العميل
	أهمية نسبية	العدد	أهمية نسبية	العدد	
٢,٥ %	٥,٢ %	٤١	٤,٣ %	٤٠	عادي
١٠٠,٠ %	٠,٠ %	٠	٠,٢ %	٢	عميل صندوق *
١٥,٧ %	٩٤,٨ %	٧٤٢	٩٥,٤ %	٨٨٠	عميل محافظ مشتراه
١٥,١ %	١٠٠ %	٧٨٣	١٠٠ %	٩٢٢	الإجمالي

* عملاء شركات التمويل العقاري فقط بدون عملاء البنوك



يتضح من الجدول والرسم البياني السابق ما يلي :

- انخفض عدد عقود عميل المحافظ المشتراه إلى ٧٤٢ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧، مقارنة بعدد ٨٨٠ عقداً في نهاية الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦ بمعدل انخفاض ١٦%.
- استحوذ عميل المحافظ المشتراه خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ على نسبة ٩٥ % من عدد العقود وهي نفس النسبة التي استحوذ عليها خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦ ،

٩. شركات التمويل العقاري

شركات التمويل العقاري					جدول (١٠-٣)
تراكمياً حتى مارس ٢٠١٧	تراكمياً حتى مارس ٢٠١٦	نسبة التغير %	مارس ٢٠١٧	مارس ٢٠١٦	البيان
١٤	١٣	٠	٠	٠	عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري
٢١٠٩	٢٠٥٣	٠	٠	٠	إجمالي رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جنيه)

١٠. قيد المهنيين

عدد المقيدين بأنشطة التمويل العقاري				جدول (١١-٣)
تراكمياً حتى نهاية مارس ٢٠١٧	تراكمياً حتى نهاية مارس ٢٠١٦	مارس ٢٠١٧	مارس ٢٠١٦	البيان
٢١٤	٢١٤	٠	٠	وسطاء التمويل العقاري
١٩٤	١٨٨	١	٢	خبراء التقييم العقاري
١٨٥	١٧٠	١٧	٨	الوكلاء العقاريين*

رابعاً : نشاط التأجير التمويلي

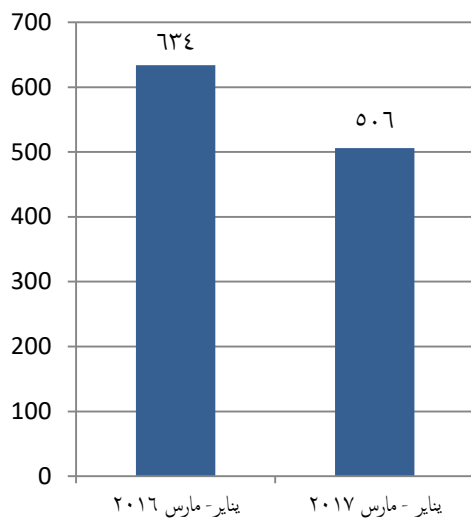
شهدت الربع الأول من عام ٢٠١٧ ارتفاعاً في قيمة العقود في مجال التأجير التمويلي مقارنةً بالفترة المناظرة من العام السابق، وفيما يلي أهم مؤشرات أداء هذا النشاط خلال الفترة :

عدد وقيمة العقود

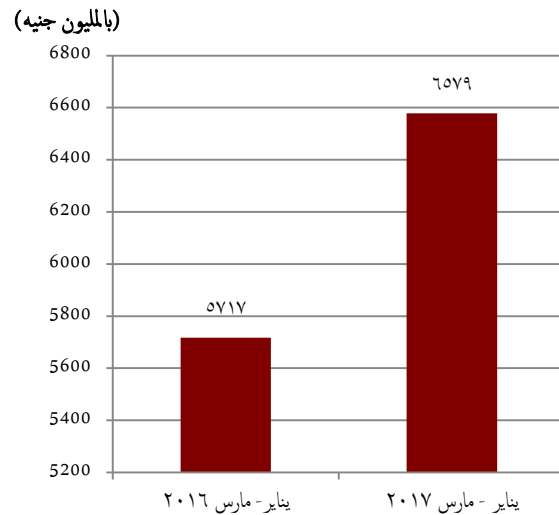
جدول (١-٤)	تطور نشاط التأجير التمويلي		
البيان	يناير- مارس ٢٠١٦	يناير- مارس ٢٠١٧	نسبة التغير %
عدد العقود	٦٣٤	٥٠٦	-٢٠,٢
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	٥٧١٧,٤٧	٦٥٧٨,٨٤	١٥,١

- ارتفاع قيمة العقود لتصل إلى ٦,٦ مليار جنيه مقارنةً بـ ٥,٧ مليار جنيه خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره ١٥,١%.
- انخفاض عدد العقود إلى ٥٠٦ عقداً مقارنةً بـ ٦٣٤ عقداً خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦ بمعدل انخفاض قدره ٢٠,٢%.

تطور نشاط التأجير التمويلي وفقاً لعدد العقود



تطور نشاط التأجير التمويلي وفقاً لقيمة العقود

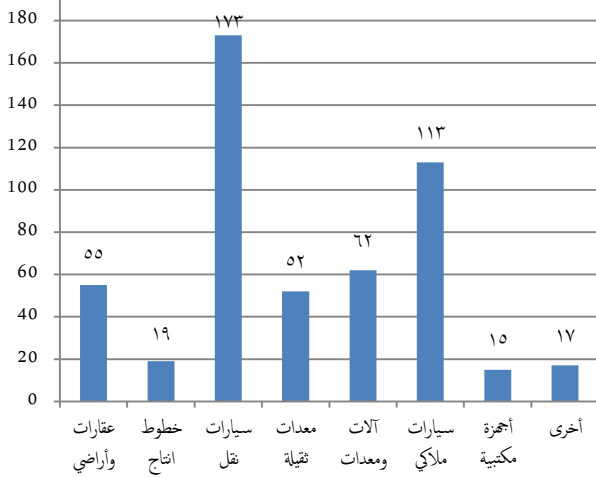


تصنيف النشاط

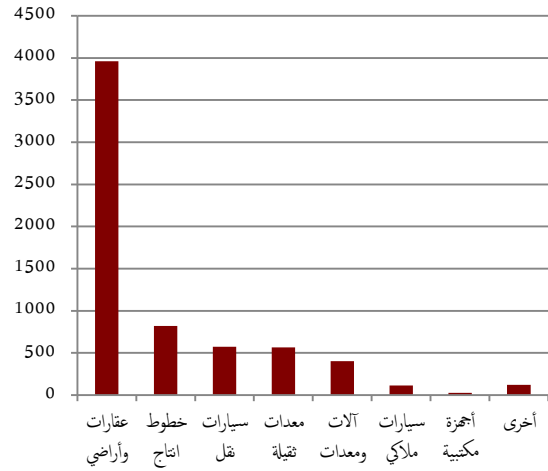
تصنيف عقود التأجير التمويلي وفقاً للنشاط						جدول (٤-٢)	
يناير- مارس ٢٠١٧			يناير- مارس ٢٠١٦			النشاط	٢
النسبة %	القيمة بالمليون جنيه	عدد العقود	النسبة %	القيمة بالمليون جنيه	عدد العقود		
٦٠,٢	٣٩٦٠,٤٥	٥٥	٧٤,٧٢	٤٢٧٢,٢٧	٦٦	عقارات وأراضي	١
١٢,٤٥	٨١٩,٣٨	١٩	٣,٩٥	١٦٨,٤٢	٢١	خطوط إنتاج	٢
٨,٧	٥٧٢,١	١٧٣	٧,٩٤	٤٥٤,١٦	٢٣١	سيارات نقل	٣
٨,٥٩	٥٦٤,٨٧	٥٢	٣,٧٩	٢١٦,٧٤	٥٤	معدات ثقيلة	٤
٦,١	٤٠١,٤٦	٦٢	٧,٨٣	٤٤٧,٥١	٨١	آلات ومعدات	٥
١,٧٥	١١٤,٨٣	١١٣	١,٩٧	١١٢,٥٢	١٥٠	سيارات ملاكي	٦
٠,٣٩	٢٥,٦٥	١٥	٠,٣٣	١٨,٩	٣٠	أجهزة مكتبية	٧
٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠	٠,٢٧	١٥,٢١	١	بواخر	٨
٠٠,٠٠	٠٠,٠٠	٠	٠,٠٨	٤,٦١	١	المال المعنوي	٩
١,٨٣	١٢٠,٠٩	١٧	٠,١٢	٧,١٣	٩	أخرى	١٠
١٠٠,٠٠	٦٥٧٨,٨٣	٥٠٦	١٠٠,٠٠	٥٧١٧,٤٧	٦٣٤	الإجمالي	

- شهدت الفترة محل الدراسة استحواذ نشاط العقارات والأراضي على مركز الصدارة في قائمة التصنيفات مسجلاً ٣٩٦٠,٤٥ مليون جنيه بنسبة ٦٠,٢%.
- تلاه في الترتيب نشاط خطوط الإنتاج باستحواذه على ١٢,٤٥% من إجمالي قيمة العقود بقيمة بلغت ٨١٩,٣٨ مليون جنيه.
- وحل في الترتيب الثالث نشاط سيارات النقل بقيمة عقود بلغت ٥٧٢,١ مليون جنيه وبنسبة ٨,٧% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

عدد عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط
يناير - مارس ٢٠١٧



قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للنشاط (بالمليون جنيه)
يناير - مارس ٢٠١٧



شركات التأجير التمويلي

شركات التأجير التمويلي		جدول (٣-٤)
يناير - مارس ٢٠١٧	يناير - مارس ٢٠١٦	بيان
٢٢٤	٢٢٢	عدد الشركات المقيمة حتى نهاية الفترة
٢٢	٢٢	عدد الشركات العاملة خلال الفترة

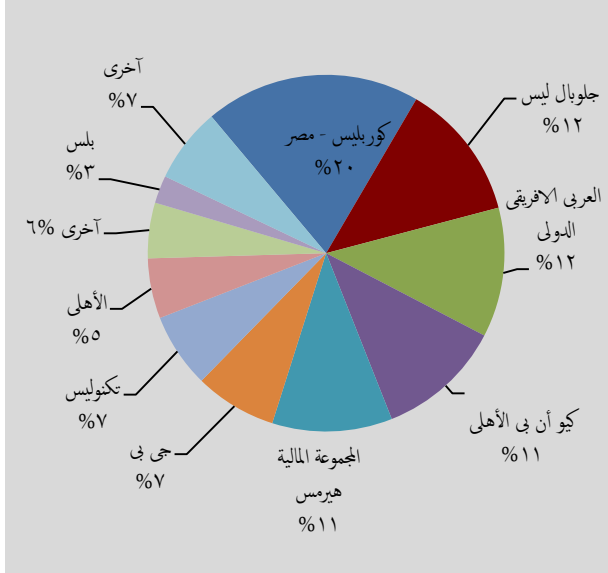
- بلغ عدد الشركات المقيمة في سجلات الهيئة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ (٢٢٤) شركة ، وشهدت هذه الفترة نشاط ٢٢ شركة تأجير تمويلي مقابل نفس العدد خلال الفترة المناظرة من العام السابق.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

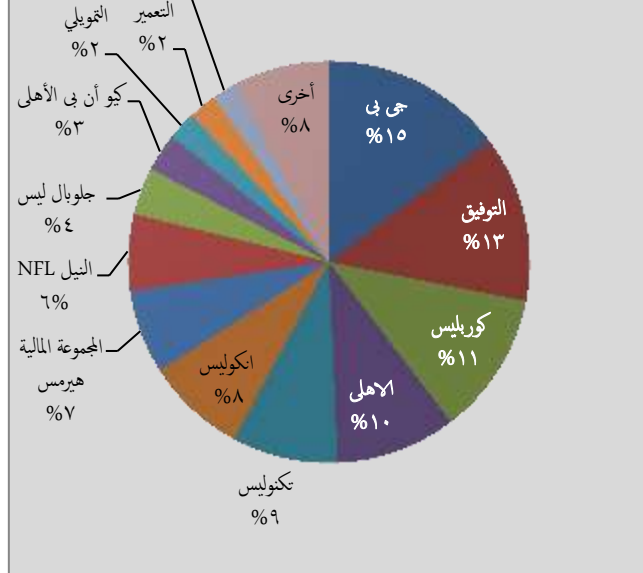
- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصة السوقية لها عن ٢% عدد ٩ شركات خلال الفترة محل الدراسة مقابل ١٢ شركة خلال الفترة المناظرة من العام السابق .
- اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة **شركة جي بي** باستحواذها على حصة سوقية بلغت ١٤,٧%، تليها **شركة التوفيق** بحصة سوقية ١٣,٤%، و تتبعها **كوريليس** في الترتيب الثالث بنسبة ١١,٥% من إجمالي قيم العقود بالسوق .
- ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦:

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً						جدول (٤-٤)	
يناير - مارس ٢٠١٧			يناير - مارس ٢٠١٦			الشركة	٢
النسبة %	القيمة بالمليون جنيه	عدد العقود	النسبة %	القيمة بالمليون جنيه	عدد العقود		
١٤,٧%	٩٦٩,٤١	٣٠	٧,٤%	٤٢٤,٥٩	٣٩	جى بى للتأجير التمويلي	١
١٣,٤%	٨٨٠,٣	٣٠	٥,٠%	٢٨٨,١	٣٩	التوفيق للتأجير التمويلي	٢
١١,٥%	٧٥٧,٠	٤٦	١٩,٥%	١١١٧,٧٢	٦٤	كوريليس للتأجير التمويلي - مصر (كوب ليس)	٣
٩,٧%	٦٣٨,٥	١٥	٥,٥%	٣١١,٧٣	١٦	الاهلى للتأجير التمويلي	٤
٨,٥%	٥٥٩,٨	٩	٦,٨%	٣٨٧,٠٢	٧	تكنوليس للتأجير التمويلي	٥
٨,١%	٥٣٠,٩	٢٧	١,٤%	٨٢,٣٢	٥٤	السولية للتأجير التمويلي - انكوليس	٦
٦,٨%	٤٤٥,١٦	٣٨	١٠,٩%	٦٢٢,٤٩	٤٤	المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلي	٧
٦,٢%	٤٠٧,٠٤	١	٠,٠%	٠	٠	النيل للتأجير التمويلي NFL	٨
٣,٨%	٢٤٩,٤	٢١	١٢,٥%	٧١٢,١٤	٢٦	جلوبال ليس للتأجير التمويلي	٩
٣,١%	٢٠٢,٣٤	٧٦	١١,٤%	٦٤٩,٦٢	١٦٣	كيو أن بى الأهلى للتأجير التمويلي	١٠
٢,٣%	١٥٠,١٨	٦٤	٢,٥%	١٤٣,٦٨	٣٠	بلس للتأجير التمويلي	١١
٢,٣%	١٤٩,٦٣	٤	٠,٠%	٠	٠	التعمير للتأجير التمويلي	١٢
٢,٠%	١٣٤,٤٥	٥٣	١,٤%	٧٨,٦٤	٤٩	اوريكس مصر للتأجير التمويلي	١٣
١,٩%	١٢٥,٧	٥	١١,٧%	٦٧١,٧٧	٨	العربي الافريقي الدولي للتأجير التمويلي	١٤
١,٨%	١٢٠,٣٢	٤٠	١,٠%	٥٤,٩٦	٥٠	الصعيد للتأجير التمويلي	١٥
١,٦%	١٠٧,٤٤	١٩	١,٨%	١٠٢,٣٩	٣٢	أديليس للتأجير التمويلي	١٦
٠,٧%	٤٦,٧٢	٧	٠,٣%	١٥,٣١	٣	تمويل للتأجير التمويلي	١٧
٠,٧%	٤٥,٧٨	٥	٠,٠%	٠,٠٠	٠	إنماء للتأجير التمويلي	١٨
٠,٤%	٢٥,٦٥	٤	٠,٠%	٠,٣٠	١	الامارات دبي الوطنى للتأجير التمويلي	١٩
٠,٤%	٢٤,٨٦	٣	٠,٠%	٠,٠٠	٠	الأهلى الكويتي - مصر للتأجير التمويلي	٢٠
٠,١%	٥,٢٩	٧	٠,٠%	٠,٦٢	١	مكة للتأجير التمويلي	٢١
٠,٠٥%	٣,٠٥	٢	٠,٠%	٠,٠٠	٠	يو بي سي للتأجير التمويلي	٢٢
٠,٠٠%	٠,٠٠	٠	٠,٥%	٢٧,٢٥	٣	بيروس مصر للتأجير التمويلي	٢٣
٠,٠٠%	٠,٠٠	٠	٠,٤%	٢٣,٠٠	١	لونا للإستثمارات الصناعية	٢٤
٠,٠٠%	٠,٠٠	٠	٠,١%	٣,٠٨	٢	اوتراك للتأجير التمويلي	٢٥
٠,٠٠%	٠,٠٠	٠	٠,٠%	٠,٤٣	١	الكرنك للتأجير التمويلي	٢٦
٠,٠٠%	٠,٠٠	٠	٠,٠%	٠,٣٠	١	مجموعة إخوان للتأجير التمويلي	٢٧
١٠٠,٠٠	٦٥٧٨,٨٣	٥٠٦	١٠٠,٠٠	٥٧١٧,٤٦	٦٣٤	الإجمالي	

الحصص السوقية للشركات الأكثر نشاطاً
يناير-مارس ٢٠١٦



الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي
يناير-مارس ٢٠١٧



* أخرى: تشمل الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن ٢%.

* يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.

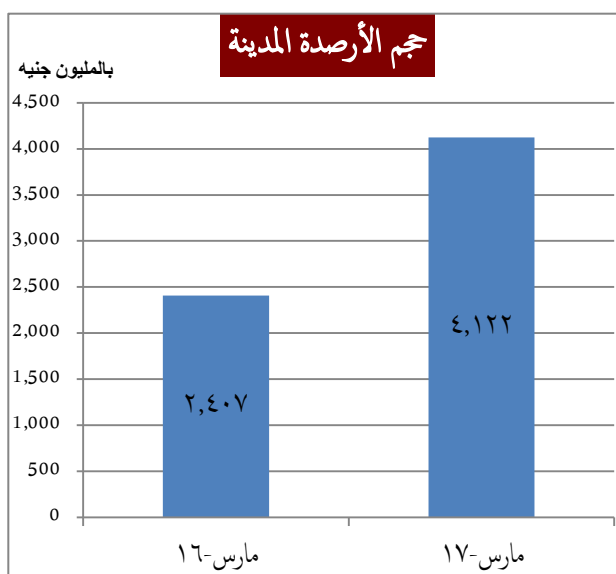
* قيمة العقود = القيمة الإيجارية الإجمالية ، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتي تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).

خامساً : نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

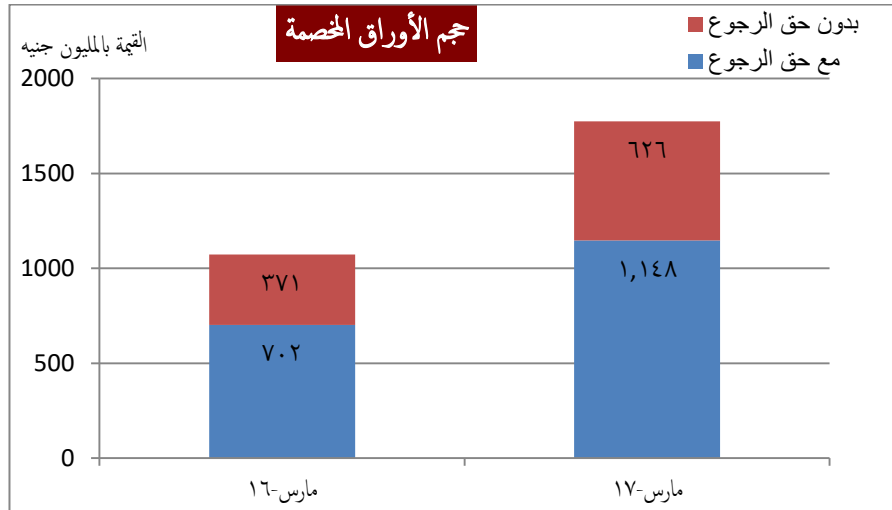
بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراة قيمة ٤,١ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٧ بالمقارنة بـ ٢,٤ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٦ بمعدل زيادة قدره ٧١,٣%.

حجم الأرصدة المدينة			جدول (١-٥)
القيمة بالمليون جنيه	مارس ٢٠١٧	مارس ٢٠١٦	السنة
معدل التغير %			
٧١,٣%	٤,١٢٢	٢,٤٠٧	حجم الأرصدة المدينة



حجم الأوراق المخصمة

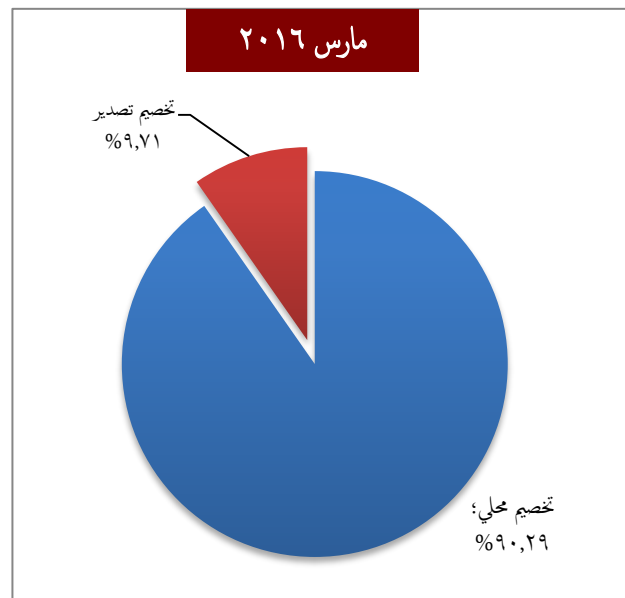
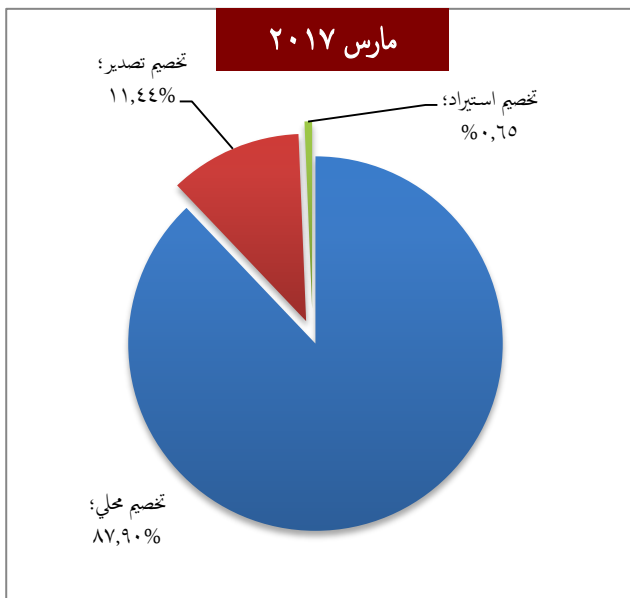
حجم الأوراق المخصمة			جدول (٢-٥)
القيمة بالمليون جنيه	مارس ٢٠١٧	مارس ٢٠١٦	البيان
معدل التغير %			
٦٣,٥%	١,١٤٨	٧٠٢	مع حق الرجوع
٦٨,٧%	٦٢٦	٣٧١	بدون حق الرجوع
٦٥,٤%	١,٧٧٥	١,٠٧٣	إجمالي حجم الأوراق المخصمة



حجم الأوراق المخضمة موزعاً وفقاً لنوع التخصيم دولي/محلي

(مارس ٢٠١٧)

يوضح الرسم البياني التالي حجم الأوراق المخضمة خلال شهر مارس ٢٠١٧ موزعة وفقاً لنوع التخصيم : تخصيم محلي و تخصيم دولي (تصدير/استيراد) ، حيث استحوذ حجم الأوراق المخضمة محلياً على ٨٧,٩% من إجمالي حجم الأوراق المخضمة ، بينما بلغ نصيب حجم الأوراق المخضمة دولياً نسبة ١٢,٠٩% من إجمالي الأوراق المخضمة ، حيث بلغ تخصيم التصدير (١١,٤٤%) .



عدد العملاء

عدد العملاء			جدول (٣-٥)
معدل التغير %	مارس ٢٠١٧	مارس ٢٠١٦	البيان
٨,٨	٢٥٩	٢٣٨	عدد العملاء

شركات التخصيم

لم يتم الترخيص لشركات تخصيم جديدة خلال شهر مارس ليظل عددهم ثابتاً عند ٧ شركات.

شركات التخصيم		جدول (٤-٥)
مارس ٢٠١٧	مارس ٢٠١٦	البيان
٧	٧	إجمالي عدد الشركات المقيمة
٠	٠	عدد الشركات التي حصلت على الترخيص

الحصص السوقية لشركات التخصيم خلال شهر مارس ٢٠١٧

فيما يلي بيان بحجم الحصص السوقية لشركات التخصيم وفقاً لحجم الأوراق المخصصة خلال شهر مارس ٢٠١٧

الحصص السوقية لشركات التخصيم		جدول (٥-٥)
مارس ٢٠١٧	مارس ٢٠١٦	اسم الشركة
%٥٤,٩٤	%٥٧,٨٧	QNB الأهلي للتخصيم (NSGB سابقاً)
%٢٠,٨٦	%٢١,٨١	درايف للتخصيم
%١٦,١٩	%١٢,٥٤	المصرية للتخصيم
%٣,٣٢	%٥,٤٠	القاهرة للتخصيم
%٢,٦٣	%١,١٨	المصرية لضمان الصادرات
%١,٤٣	%٠,٩٣	تمويل للتمويل العقاري (إضافة نشاط التخصيم)
%٠,٦٣	%٠,٢٧	المصريين
%١٠٠	%١٠٠	الإجمالي

سادساً : حماية حقوق المتعاملين

أ) الشكاوى

١. شكاوى سوق المال :

إجمالي عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة من المتعاملين ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية			جدول (١-٦)
معدل التغير %	يناير- مارس ٢٠١٧	يناير- مارس ٢٠١٦	البيان
-٦%	٩٦	١٠٢	الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة من الفترة السابقة
٣٨%	٧٧	٥٦	عدد الشكاوى الواردة إلى الهيئة خلال الفترة
٩%	١٧٣	١٥٨	إجمالي عدد الشكاوى القائمة خلال الفترة
٤٠%	٦٧	٤٨	عدد الشكاوى التي تم الانتهاء من دراستها خلال الفترة
-٤%	١٠٦	١١٠	الرصيد القائم من الشكاوى قيد الدراسة في نهاية الفترة

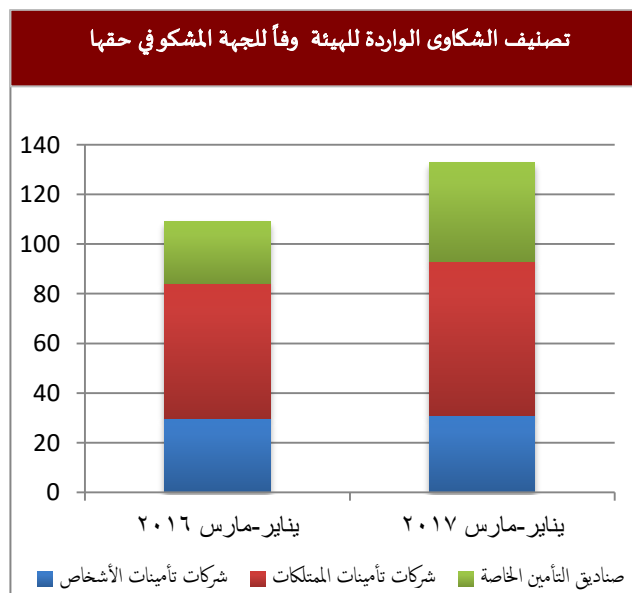
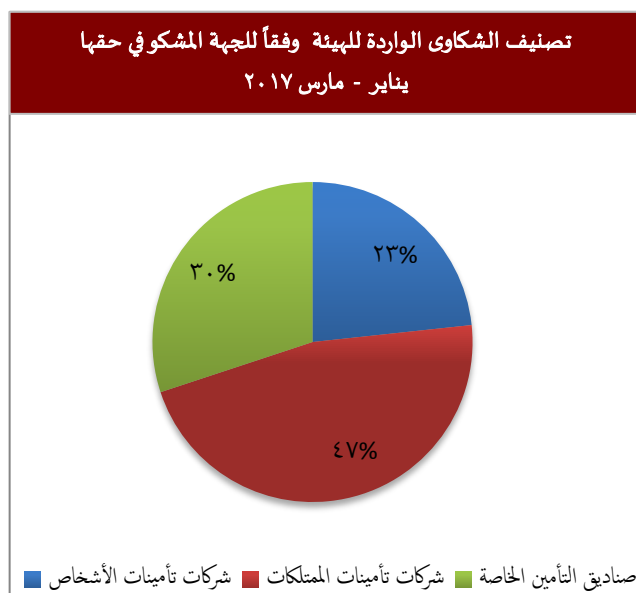
بدأ هذا العام برصيد شكاوى قيد الدراسة لعدد ٩٦ شكاوى من فترات سابقة، وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ تلقت الهيئة عدد ٧٧ شكاوى ضد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ، وبهذا ارتفع إجمالي عدد الشكاوى القائمة خلال الفترة إلى ١٧٣ شكاوى مقارنة بعدد ١٥٨ شكاوى خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦ .

و خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ انتهت الهيئة من دراسة عدد ٦٧ شكاوى بنسبة ٣٩% من إجمالي الشكاوى، ليصل رصيد الشكاوى قيد الدراسة إلى عدد ١٠٦ شكاوى مقارنة بعدد ١١٠ شكاوى خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٧

و تتعلق الشكاوى بالشراء والبيع بأوامر على بياض، والبيع من خلال وكيل، والشراء والبيع بتمويل من الشركة يفوق القدرات المالية للعميل دون مراعاة شروط الشراء الهامش، والبيع الجبري لسداد المديونيات، والتعامل على الحساب من خلال الانترنت.

٢) شكاوى التأمين :

جدول (٦-٢)	تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة وفقاً للجهة المشكو في حقها		
نوع الجهة المشكو في حقها	يناير-مارس ٢٠١٦	يناير-مارس ٢٠١٧	معدل التغير %
شركات تأمينات الاشخاص	٣٠	٣١	٣%
شركات تأمينات الممتلكات	٥٤	٦٢	١٥%
صناديق التأمين الخاصة	٢٥	٤٠	٦٠%
الإجمالي	١٠٩	١٣٣	٢٢%

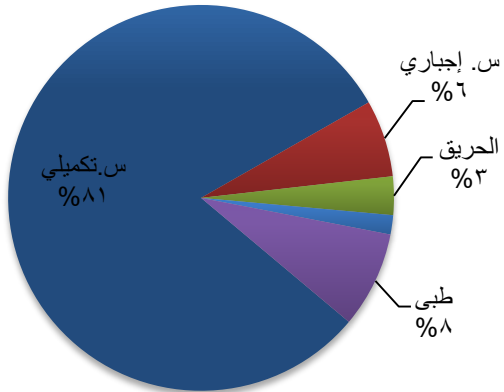


- ورد للهيئة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ عدد ١٣٣ شكوى تخص شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة مقابل عدد ١٠٩ شكوى خلال الفترة المناظرة من عام ٢٠١٦ بارتفاع بنسبة ٢٢%.
- توزعت الشكاوي خلال الفترة بين شركات تأمينات الممتلكات وشركات تأمينات الأشخاص و صناديق التأمين الخاصة بنسبة ٤٧% ، ٢٣% ، ٣٠% على التوالي.

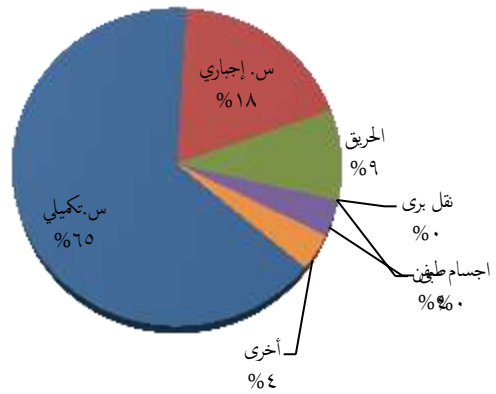
ويوضح الجدول التالي توزيع الشكاوى الواردة لشركات تأمينات الممتلكات وفقاً لفروع التأمين :

تصنيف الشكاوى ضد شركات تأمينات الممتلكات وفقاً لفروع التأمين			جدول (٦-٣)
معدل التغير %	يناير-مارس ٢٠١٧	يناير-مارس ٢٠١٦	فروع التأمين
٤٣ %	٥٠	٣٥	السيارات التكميلي
٦٠- %	٤	١٠	السيارات الاجباري
٦٠- %	٢	٥	الحريق
-	٠	٠	السطو
-	٠	٠	نقل برى
-	٠	٠	نقل بحري
-	١	٠	اجسام سفن
-	٠	٠	هندسى
-	٠	٠	حوادث
١٥٠ %	٥	٢	طبي
-	٠	٠	طيران
١٠٠- %	٠	٢	أخرى
١٥ %	٦٢	٥٤	الإجمالي

تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة ضد شركات الممتلكات
يناير-مارس ٢٠١٧



تصنيف الشكاوى الواردة للهيئة ضد شركات الممتلكات
يناير-مارس ٢٠١٦



تركزت شكاوي حملة الوثائق ضد شركات تأمينات الممتلكات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ في فرع السيارات التكميلي الذي استحوذ على ٨١ % من شكاوي حملة وثائق تأمينات الممتلكات .

ب) التظلمات

عدد التظلمات ضد القرارات التي تصدرها الهيئة أو الوزير المختص			جدول (٦-٤)
معدل التغير %	يناير - مارس ٢٠١٧	يناير - مارس ٢٠١٦	البيان
%١٢٥	٩	٤	إجمالي عدد التظلمات ضد قرارات الهيئة

وتتعلق التظلمات إما بالطعن على قرارات الهيئة أو الوزير المختص تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (سوق رأس المال) أو رفض الالتماس المقدم من المتظلم .

ج) تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات

يناير-مارس ٢٠١٦	يناير-مارس ٢٠١٧	بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعاوى الجنائية والتصالحات	جدول (٦-٥)
٤	٥	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير	أولاً : تحريك الدعاوى
١	٣	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع "الشراء"	
١	٥	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات"	
١٣	٧	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية لمخالفات التلاعب "عملاء"	
٧	٥	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية	
٢٢	٨	اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعاوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية	
٤	٥	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "شركات"	
١	١	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "وسطاء"	
٠	٠	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "صندوق"	
٠	٠	تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التمويل	
١١	١٤	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعاوى الجنائية	ثانياً : عدم تحريك الدعاوى
١	٠	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعاوى الجنائية	
٠	٠	عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعاوى الجنائية	
٥	١	تصالحات عامة إنتهى البت فيها	ثالثاً : التصالحات
٢٤	١٢	تصالح قوائم مالية تم البت فيها	
١٢	٠	تصالحات عامة إنتهى البت فيها	
٠	٠	تصالح قوائم مالية تم البت فيها	
٠	٠	تصالح إنتهى البت فيه	
٣٠	١٤	تصالحات عرضت على لجنة التحريك وتمت الموافقة عليها وجاري استكمال التصالح وسداد المبلغ	
١٣٦	٨٠	الإجمالي	

سابعاً : القرارات والضوابط الرقابية المنظمة للسوق

قرارات مجلس إدارة الهيئة :

- قرار مجلس الإدارة رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٧ الصادر في ٦ / ٣ / ٢٠١٧:

بشأن حالات وضوابط وإجراءات تخفيض حجم الصناديق المغلقة.

و بمقتضى هذا القرار أجازت الهيئة تخفيض حجم صندوق استثمار مغلق – وهو الذى لا يتم استرداد وثائقه كما فى حالة الصندوق المفتوح - فى عدة حالات ومنها تحقيق الصندوق لخسائر تستلزم تخفيض حجمه، أو تخفيض حجم الصندوق للقدر المسدد من قيمة الوثيقة فى الأحوال التى يجوز فيها سداد قيمة الوثيقة على دفعات وكذلك فى حالات رغبة صناديق الاستثمار الخيرية فى دعم الأغراض الاجتماعية أو الخيرية التى تهدف إليها هذه الصناديق خلال السنوات الأولى لتأسيسها وذلك بما يجاوز الأرباح المحققة فى حدود ٢٠% من حجم الصندوق، ولحين تحقيق الصندوق أرباحاً أو عوائد من استثماراته للإنفاق على تلك الأنشطة.

ونص على أنه لا يجوز أن يتم تخفيض حجم الصندوق أكثر من مرة كل عام، ويتم استخدام حصيلة تخفيض حجم الصندوق وفقاً لهدف من الصندوق وسياسته الاستثمارية. على ألا يترتب على التخفيض أن يقل رأسمال شركة الصندوق عن الحد الأدنى المقرر باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال. ويجب ألا يترتب على تخفيض حجم الصندوق تحميله مسئولية تتجاوز حدود قيمة استثماراته.

- قرار مجلس الإدارة رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٧ الصادر في ٦ / ٣ / ٢٠١٧:

بشأن ضوابط التعامل على الأوراق المالية المقيدة قيداً مزدوجاً أو الصادر مقابلها شهادات إيداع مصرية:

حدد القرار ضوابط التعامل على الأوراق المالية المقيدة قيداً مزدوجاً أو الصادر مقابلها شهادات إيداع مصرية. حيث نص على أنه فى حال رغبة مالكى شهادات الإيداع المصرية فى تحويلها إلى أسهم القيام بتسجيل الأسهم فى حساب بنك الإيداع كمالك مسجل وبيع هذه الأسهم فى البورصات الأجنبية من خلال حسابات شركة مصر للمقاصة لدى أى من أمناء الحفظ الدوليين. وعليها تسليم قيمة بيع الأسهم أو أية مستحقات نقدية أخرى للعميل داخل جمهورية مصر العربية وبذات عملة الشراء من خلال أحد البنوك.

وجاء هذا التنظيم للتعامل مع حالات إلغاء شهادات إيداع مصرية ، ومن ثم إتاحة الفرصة لحامل السهم الأجنبى لبيعه ببورصة فى الخارج. حيث أن القرارات السارية لا تتيح لشركات الوساطة فى الأوراق المالية التعامل لصالح عملائها فى الخارج.

وتضمن هذا القرار أيضاً ما هو معمول به فى شأن الأوراق المالية المقيدة قيداً مزدوجاً بإحدى البورصات المصرية بإمكان البيع بالبورصة الأجنبية على أن يتم ذلك عن طريق حسابات شركة مصر للمقاصة وأن يتم تسليم ناتج التعامل للعميل داخل جمهورية مصر العربية وبذات عملة الشراء من خلال أحد البنوك.

ويجوز خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ بيع الورقة المالية بالبورصة الأجنبية إخطار شركة مصر للمقاصة بتوجيه ناتج عمليات البيع في إعادة شراء ذات الورقة المالية أو شراء ورقة مالية أخرى تنطبق عليها ذات شروط القيد المزدوج بين البورصة الأجنبية التي يتم التعامل بها وإحدى البورصات المصرية

• **قرار مجلس الإدارة رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٧ الصادر في ٦ / ٣ / ٢٠١٧**

بشأن الإجراءات الاحترازية بشأن العملاء المخالفين للقواعد المنظمة للتداول بالبورصات المصرية

استهدفاً لتعزيز سلامة التعاملات بالبورصة والحد من التلاعب ومخالفة القواعد المنظمة للتداول، أصدر مجلس إدارة الهيئة قرار رقم (٤٠) بالإجراءات الاحترازية التي يجوز للهيئة اتخاذها في حال تكرار بعض المتعاملين لمخالفاتهم أثناء التحقيق معهم. وتتضمن إيقاف استفادة العميل المخالف من التعامل في الأنشطة المتخصصة مثل الشراء بالهامش أو الشراء والبيع في ذات الجلسة إضافة إلى جواز إيقاف استفادة العميل المخالف من التعامل بالشراء في السوق.

ونص القرار على أنه في حال اتخاذ الإجراءات الاحترازية بإيقاف استفادة العميل المخالف من التعامل، فإنه يسرى خلال فترة التحقيقات بالهيئة على ألا تتجاوز ثلاثة أشهر. وفي حالة طلب الهيئة اتخاذ إجراءات رفع الدعوى الجنائية يستمر إيقاف الاستفادة لحين الإحالة للمحاكمة وصدور حكم في الموضوع أو حفظ النيابة العامة للواقعة أو التصالح مع الهيئة أمهم أقرب.

ثامناً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الشهر :

هيئة الرقابة المالية تنظم ورشة عمل حول الاصدار والتوزيع الالكتروني لوثائق التأمين

أكدت الهيئة العامة للرقابة المالية على أهمية تفعيل منظومة الإصدار والتوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين بهدف تحقيق استفادة المواطنين من التأمين متناهي الصغر وتيسير الحصول على التغطية التأمينية في مجالات حوادث السفر والتأمين المؤقت على الحياة وتأمين السيارات الإجباري. وهو ما يعزز الشمول المالي في مصر بتحقيق استفادة شرائح أوسع من المجتمع من خدمات التأمين.

وقد نظم معهد الخدمات المالية التابع للهيئة بالاشتراك مع الاتحاد المصري للتأمين ورشة عمل حول الاصدار والتوزيع الالكتروني لوثائق التأمين وحضرها عدد كبير من ممثلي شركات التأمين وشركات الوساطة في التأمين ، هذا وقد اصدرت الهيئة كافة القرارات المنظمة لإتاحة استفادة الشركات العاملة في المجال من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية أعمالها وزيادة التغطية التأمينية المتاحة في جميع أنحاء مصر.

هذا وتفعيلاً من الهيئة لآلية الإصدار الإلكتروني تم اعتماد سداد أقساط هذه النوعية من وثائق التأمين باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني المعمول بها ومن ضمنها الخصم المباشر من حساب بنكي أو بطاقات الدفع المصرفية وغيرها من وسائل الدفع المعتمدة من البنك المركزي المصري. ويشترط لبدء سريان التغطية التأمينية أن تكون قيمة القسط قد تم خصمها على حساب العميل أو قام بسدادها أو بتحويلها، ويحظر احتفاظ أي جهة تتعاقد معها شركات التأمين على توزيع الوثائق المصدرة إلكترونياً بأية أقساط تأمينية في حسابها وعدم توريدها لفترة تتعدى المهلة المنصوص عليها في التعاقد.

واشترطت الهيئة أن تصدر موافقة مسبقة لكل شركة تأمين ترغب في تفعيل تلك الآلية وإتاحة توزيع وثائق التأمين الكترونياً، في ضوء تقديمها للهيئة بإجراءات العمل المقرر تطبيقها وتقديم ما يفيد توافر المتطلبات الفنية المطلوبة للنظم الالكترونية المستخدمة بالشركة وخطوط الربط وقنوات التوزيع.

هيئة الرقابة المالية تلتقى بجمعية المحاسبين المصرية لمناقشة آثار تحرير سعر الصرف

شاركت الهيئة في لقاء جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية برئاسة حازم حسن والذي تحدث فيه د. أشرف الشرقاوى وزير قطاع الأعمال العام وحضره عدد كبير من مراقبي الحسابات وممثل عن الجهاز المركزي للمحاسبات وخبراء من الهيئة، و معروف أنه بصدد أول معايير مصرفية للتقييم المالي للمنشآت وسبقها المعايير المصرية للتقييم العقاري فإن منظومة التقييم، والتي تعد ضرورية لعمل مراقبي الحسابات وكافة المتعاملين في الأسواق المالية، تكون قد شهدت نقلة نوعية في مصداقيتها وموضوعيتها .

أكدت الهيئة ان مراقبي الحسابات شركاء مهمين في كل ما يخص سلامة الإفصاحات المالية للشركات الخاضعة لإشراف الهيئة وتحرص الهيئة على التشاور معهم بشأن كل ما يخص المهنة أو القواعد المحاسبية المطبقة.

هذا وقد ناقشت اللجنة العليا لمعايير المحاسبة والمراجعة باستفاضة التعديل الأخير بالمعايير المصرية للمحاسبة والمتعلقة بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وحتى صدور ملحق لمعيار المحاسبة رقم ١٣ والذي بدء العمل به ويطبق لمرة واحدة هذا العام.

وأشار رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية إلى أن الملحق المضاف على معايير المحاسبة والصادر بقرار وزير الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ يهدف لوضع معالجة محاسبية خاصة اختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تحرير سعر صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشأة التي تكون عملة التعامل لها هي الجنيه المصري، حيث أنه نتيجة لهذا الإجراء الاقتصادي الاستثنائي، نشأت لدى الكثير من المنشآت أرباح أو خسائر فروق عملة استثنائية نتيجة لوجود أرصدة أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية أثرت على نتائج أعمال تلك المنشآت بشكل كبير. كذلك ترتب على تحرير سعر الصرف، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن أصبحت التكلفة التاريخية لبعض الأصول تختلف جوهرياً عن تكلفتها الاستبدالية.

وناقش اللقاء مختلف جوانب تطبيق التعديل على معايير المحاسبة وتمت الإجابة على أسئلة الحضور

هيئة الرقابة المالية توقع اتفاق لتعزيز التعاون والرقابة على الشركات مع هيئة الاستثمار

أكدت الهيئة على أهمية العلاقة و الترابط بينها وبين هيئة الاستثمار والمناطق الحرة في مجالات تأسيس وزيادات رؤوس الأموال وتعديل النظم الأساسية للشركات، لاسيما في ضوء أن الشركات المقيدة أسهمها بالبورصة إضافة إلى شركات التأمين وغيرها من الأنشطة التمويلية التي تشرف عليها الهيئة تتعامل مع الجهتين.

جاء ذلك ضمن فاعليات حفل التوقيع على بروتوكول تبسيط الإجراءات بين الهيئتين برعاية د. سحر نصر وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي ، ويشمل التعاون الذي تم الاتفاق على تعزيزه زيادة اختصاصات مكتب هيئة الرقابة المالية بالهيئة العامة للاستثمار لانتهاء المعاملات المتعلقة بأسهم التأسيس وزيادة رأس المال، وإتاحة البرامج والوسائل والأدوات اللازمة للربط الالكتروني بين كلا الطرفين ، إضافة إلى تبادل مشروعات التشريعات المقترحة ذات الاختصاص المشترك لإبداء الرأي بشأنها.

وتحرص وزارة الاستثمار والتعاون الدولي على الاهتمام بإتخاذ تلك الاجراءات الميسرة للعمل مما ينعكس إيجاباً على أداء قطاعات اقتصادية عدة ، فضلاً عن إنه جارى الإعداد لإخطار هيئة الاستثمار إلكترونياً بالقرارات الصادرة من هيئة الرقابة المالية بإيقاف قرارات الجمعيات علي تنوعها، والقرارات الصادرة عن لجنة التظلمات وذلك للشركات المؤسسة وفقاً لأحكام قانون شركات المساهمة وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار والتي تزاوّل أنشطة خاضعة لأحكام قانون سوق، وفي المقابل تلقى هيئة الرقابة المالية لإخطارات من هيئة الاستثمار إلكترونياً بكافة القرارات والإجراءات التي تتخذها فيما يتعلق بالشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

هيئة الرقابة المالية تشارك اتحاد التأمين في مناقشة تطوير التأمين الإجباري على السيارات

ناقشت الهيئة مع الاتحاد المصرى للتأمين أهمية تطوير منظومة إصدار وثائق التأمين عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع والمعروفة اختصاراً "بالتأمين الإجباري". ولفت إلى أن قرارات الهيئة المنظمة للإصدار والتوزيع الالكتروني لتلك الوثائق تهدف إلى التيسير على مالكي المركبات والحد من تزوير الوثائق أو التلاعب بها.

قد ضم الاجتماع قيادات التأمين في مصر وعدد من المختصين بالهيئة بالإضافة الى التنسيق مع مساعد وزير الداخلية للشرطة المتخصصة والإدارة العامة للمرور لربط إصدار وثائق التأمين الإجباري مع قاعدة بيانات المرور وبما لا يخل بسرية البيانات.

وقد تم مناقشة آليات تفعيل التأمين متناهي الصغر بما يحقق الشمول المالي ويزيد من انتشار الشركات، خاصة في ضوء إمكانية توزيع وثائق التأمين متناهي الصغر من خلال الجمعيات الأهلية والشركات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وكذلك البريد المصري وشركات الوساطة في التأمين. وتناول اللقاء بحث الأوضاع الحالية للشركات بعد تحرير سعر الصرف وكذلك مناقشة التطورات في فرع التأمين الطبي لاسيما في ضوء الارتفاع الأخير في أسعار الدواء وتكلفة تقديم الخدمات الصحية.

هيئة الرقابة المالية هيئة الرقابة المالية تنظم برنامج في سوق المال لقضاة المحاكم الاقتصادية .

أكدت الهيئة ان المحاكم الاقتصادية تقوم بدور هام فيما يخص تحقيق العدالة الناجزة في الدعاوى والمنازعات التي تنظرها والمتعلقة بأنشطة سوق المال والشركات والتأجير التمويلي وغيرها من الأنشطة التي تخضع لإشراف الهيئة. وأنها في ضوء تخصصها تتراكم لدى قضاةها الخبرات المطلوبة لحسم قضايا اقتصادية تحكمها جوانب فنية كثيرة.

هذا وقد نظمت الهيئة برنامج متخصص في تشريعات سوق المال لقضاة المحاكم الاقتصادية بحضور المستشار أحمد خيرى مساعد وزير العدل للمحاكم المتخصصة وشارك به على مدى يومين عدد كبير من السادة القضاة، ومعروف ان الهيئة تسترشد بأحكام المحاكم الاقتصادية عند إعدادها لمشروعات تعديلات القوانين واللوائح التنفيذية المنظمة لمختلف الأنشطة المالية. وأن مناقشة الإطار التشريعى لسوق المال مجرد بداية وستتلوه برامج بشأن التمويل العقارى والتوريق والتخصيم وكذلك تنظيم الضمانات المنقولة.

وأكد المستشار أحمد خيرى مساعد وزير العدل على اهتمام القضاة بالتعرف على المستجدات بمختلف التشريعات الاقتصادية ومناقشة الاعتبارات الفنية لكل نشاط ورحب بالبرامج المتخصصة التي ينظمها معهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية للقضاة.

واستعرض المستشار رضا عبد المعطى نائب رئيس الهيئة فى كلمته مختلف التشريعات المنظمة لسوق رأس المال بمختلف مستوياتها، وأشار إلى اختصاص القضاء الإدارى بالنظر فى الطعون على قرارات الهيئة وإلى وجود تنظيم للتظلم من قراراتها.

وجدير بالذكر انه من أهم الاعتبارات التى توليها هيئة الرقابة المالية اهتماماً خاصاً تطبيق قواعد الحوكمة على الشركات ومتابعة الالتزام بالمعايير المصرية للمحاسبة والمراجعة والتقييم المالى للمنشآت والتقييم العقارى والى تعد أدوات مساعدة على تحقيق الموضوعية والشفافية فى مختلف الأسواق المالية.

مصر تترأس الاجتماع السنوى لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بتونس

رحبت الهيئة بصفتها رئيساً لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بانعقاد الاجتماع السنوى الحادى عشر للاتحاد فى العاصمة تونس. وجاءت كلمتها فى الجلسة الافتتاحية مبلورة اهتمام الرقباء الماليين عالمياً بدراسة الاقتصاد السلوكي للمتعاملين فى البورصات وبمتابعة الفرص والتحديات التى يتيحها التقدم السريع فى تكنولوجيات المعلومات المالية أو "الفاينتك".

وقد تمت مناقشة أول دراسة عربية من نوعها أعدها الاتحاد عن تنظيم عروض الشراء للشركات المقيد لها أسهم بالبورصة. وتضمنت استعراض التشريعات والقواعد المنظمة بعدة دول عربية وتلي ذلك مقارنتها بالضوابط المناظرة دولياً مثل المعمول بها في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وعدد من الدول الآسيوية. كما تم أيضاً عرض دليل استرشادي لقواعد حوكمة الشركات أعدته لجنة من ممثلي عدد من الهيئات العربية وقارنت بين التشريعات المعمول بها في مختلف دول المنطقة إضافة إلى أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص. وجدير بالذكر ان القيمة السوقية لأسواق المال العربية بلغت ١,١ ترليون دولار بنهاية عام ٢٠١٦ وشهدت نمو ٣,٧٪ عن العام السابق عليه. كما ان القيمة السوقية للأسهم المقيدة بالبورصة المصرية تمثل ٥% من إجمالي الأسواق العربية وتأتي في الترتيب الخامس. وقام رؤساء هيئات الأوراق المالية العربية المشاركين بتكريم الهيئة العامة للرقابة المالية بمناسبة انتهاء رئاستها للاتحاد وانتقالها لهيئة السوق المالية بتونس.

هيئة الرقابة المالية ترحب بقرار مجلس الوزراء بالتزام الجهاز الإداري بمعايير التقييم المصرية

رحبت الهيئة بقرار مجلس الوزراء بإلزام وحدات الجهاز الإداري للدولة والشركات العامة بتطبيق المعايير المصرية للتقييم في المجالين المالي والعقاري وذلك استهدافاً لتعزيز موضوعية أعمال التقييم وزيادة الثقة فيها إضافة إلى الحد من الفساد ولتبنى مرجعية موحدة في مصر يلتزم بها كل من يقوم بالتقييم.

وقد اصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية لأول مرة معايير مصرية للتقييم العقاري تلتزم بها شركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار وذلك في ضوء القوانين التي تختص الهيئة بتطبيقها. كذلك أصدرت أول معايير مصرية للتقييم المالي للمنشآت والتي تهدف إلى تحقيق حماية المستثمرين والمؤسسات المالية وغيرهم من المتعاملين في السوق وزيادة ثقتهم عند تقييم الأوراق المالية لأغراض الطرح والاستحواذ وزيادة رؤوس الأموال ومساهمات صناديق الاستثمار وغيرها من القرارات الاستثمارية والتمويلية.

وقد رأى مجلس الوزراء أن المصلحة تقتضى بأن تتبنى الوزارات والهيئات ووحدات الإدارة المحلية والشركات العامة كل من معايير التقييم المالي ومعايير التقييم العقاري في الاجراءات التي تتطلبها تعاملاتهم بالبيع أو الشراء أو التأجير للعقارات وكذلك المساهمة في مشروعات أو التخارج منها جزئياً أو كلياً.

وتعد هذه المعايير بمثابة مرجعية أو منهج ملزم للجميع حتى تكون نتائج التقييم سواء العقاري أو المالي متسقة وموضوعية ويمكن مقارنتها وكذا محاسبة من يخل بها أو يخرج عنها. وهي تعد إضافة هامة لتحسين الشفافية والإرتقاء بمناخ الاستثمار وتعزيز النزاهة، كما تساعد على الحد من المنازعات.

والجدير بالذكر أن المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت قد أعدت استرشاداً بأفضل الممارسات العالمية وصدرت بعد طرحها للحوار والتشاور بشأنها مع الجمعيات العاملة في مجالات سوق المال والاستثمار والتحليل المالي كما نشرت الهيئة مشروعها على موقعها على الانترنت لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من المتخصصين لإبداء مقترحاتهم وملاحظاتهم عليه. وأشار رئيس الهيئة إلى أن المعايير تتضمن "نطاق التطبيق" و"معياري للسلوك المهني" و"معياري متطلبات الكفاءة المهنية" وكذلك "معياري نطاق العمل" و"معياري تنفيذ عملية التقييم" و"معياري معقولة الافتراضات" إضافة إلى "معياري مناهج وأساليب التقييم" و"معياري إعداد تقرير التقييم" ومشتملاته

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبنى رقم B ١٣٦ بالحي المالي

الكيلو ٢٨ طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٧

تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠

الموقع الإلكتروني: www.efsa.gov.eg

بريد إلكتروني : info@efsa.gov.eg